لبنان أمام الإنهيارالإقتصادي، من الفقر إلى حافة المجاعة

بقلم الدكتور علي فاعور (أستاذ الجغرافية وعميد في الجامعة اللبنانية سابقاً)
عضو المجلس الوطني للبحوث العلمية

مقدمة

يبدو أن العام 2020 سوف يكون الاسوأ إقتصاديا وإجتماعياً وماليا منذ ثلاثة عقود، ذلك أن الأشهر الستة الأولى كانت حافلة بالمفاجآت التي عطلت الدورة الإقتصادية والمالية بفعل الإنكماش الحاد في بيئة الأعمال، وإرتفاع مديونية الدولة إلى أكثر من 90 مليار دولار[1]، وعجز الخزينة وإنخفاض الناتج المحلي إلى النمو السلبي، وذلك بعد أشهر معدودة على بدء الإنتفاضة الشعبية في 17 تشرين الأول 2019، ثم إنتشار فيروس كورونا وإعلان التعبئة العامة والحجر المنزلي منذ منتصف شهر آذار الماضي.. مما أدى إلى تفاقم المخاطر التي عطلت القطاع المصرفي المنهك لفقدان السيولة، ودفعت القطاع المالي إلى حافة "الإنهيار الكبير" نتيجة إرتفاع سعر صرف الدولار مقابل الليرة إلى مستويات قياسية (وصلت إلى مستوى 3600 ليرة يوم في 23 نيسان، ثم بلغت أقصاها نحو ستة آلاف ليرة في منتصف شهر حزيران 2020)، مما أدى إلى تزايد إنتشار البطالة بشكل مرعب وإرتفاع منسوب الفقر ليشمل شريحة واسعة من الناس باتت تزيد على نصف سكان لبنان. فقد تراجعت القدرة على الصمود ومواجهة غلاء الأسعار الحاصل لدى معظم الأسر التي بات مدخولها لا يكفي الحد الأدنى لتأمين مستويات الأمن الغذائي.. من الرغيف والطعام الى الدواء والأغذية الضرورية للأطفال..

ولمواجهة الأزمة التي عطلت دورة الحياة الإقتصادية، تحاول الحكومة حماية الأمن الاجتماعي من خلال تقديم معونات لدعم الأسر الأكثر فقرا.. بالإضافة الى الجهود التي تبذلها هيئات المجتمع المدني لتقديم مساعدات عينية وتموينية لتفادي الانهيار الإجتماعي.. لكن الواقع يؤكد أن الأزمة تتوسع نتيجة توقف معظم الشركات والمؤسسات والإدارات العامة، مما أدى إلى تزايد حدة البطالة بين الشباب.. وتزايد الأعباء المعيشية بالنسبة للأسر المتوسطة الدخل والتي فقدت مدخراتها وباتت تعيش دون خط الفقر، عاجزة عن توفير "السلة

[1] بحسب إحصاءات جمعية المصارف، فقد سجل الدين العام اللبناني زيادة ملحوظة ناهزت 6,5 مليارات دولار، ليصل إلى نحو 92 مليار دولار في نهاية العام 2019، بارتفاع 7,6 في المائة. فيما يرتقب تسجيل انكماش في إجمالي في الناتج المحلي بنسبة لا تقل 5 في المائة.

الغذائية" وشراء المواد الضرورية مثل الحبوب والأرز والبرغل والعدس.. وحليب الأطفال... تضاف إليها أكلاف الإيجارات واللباس والتعليم وغيرها.

1- ما بعد كورونا، إنتفاضة الشباب في المرحلة الثانية

يذكر أنه منذ تفشي فيروس كورونا في 21 شباط الماضي في لبنان، وحتى منتصف شهر حزيران، فقد تم تسجيل 1644 مصاب، تتوزع بين 539 من الوافدين من بلدان الخارج، و 1105 إصابة لغير الوافدين، كما تم تسجيل 33 حالة وفاة (حتى تاريخ 24 حزيران 2020)..

كما تم إغلاق المدارس والجامعات في 29 شباط، ثم إغلاق المطاعم والمراكز السياحية في 6 آذار، وإستمرت حال الإقفال حتى إعلان التعبئة العامة في 15 آذار، ثم إعلان حظر التجول ليلاً في 27 منه، بحيث إستطاع لبنان السيطرة وحصر الوباء في مناطق جغرافية محددة بعد حالة الإستنفار العامة وتجهيز المستشفيات الحكومية، مما أدى إلى كبح الإنتشار المحلي وإستيعاب الأزمة وحصرها في دوائر مرسومة، لكن عودة المغتربين من الخارج أعادت فتح الأبواب أمام دخول العائدين عبر المطار إبتداء من 5 نيسان2020 تاريخ بدء عودة الوافدين عبر المطار، وحتى 16 حزيران حيث وصلت الدفعة السابعة من المغتربين، وسوف تتم إعادة فتح المطار أمام الرحلات الخاصة في 24 حزيران، ثم المباشرة بفتحه تدريجياً أمام الرحلات القادمة في بداية شهر تموز 2020، في حين أن الرحلات السياحية ستبدأ في 24 تموز، مع التأكيد على تطبيق الإجراءات الوقائية وإجراء الفحوصات للوافدين عند وصولهم، حيث من المتوقع إرتفاع أعداد الوافدين إلى لبنان بمعدل يصل إلى 20 ألف مسافر أسبوعياً خلال فصل الصيف، مما يساعد في إنعاش الوضع الإقتصادي.

وخوفا من تفشي وباء كورونا فقد توقفت الإنتفاضة الشعبية، وتراجع الإهتمام بالأمور المعيشية والحياتية، بعد فرض إلتزام الحجر المنزلي وتطبيق التباعد الإجتماعي، ما أعاد للأحزاب والحكومة زمام المبادرة، حيث تمت إزالة خيّم المعتصمين من وسط المدينة، كما تم إتخاذ العديد من القرارات لا سيّما التعيينات الأخيرة التي تمت كسابقاتها على قاعدة المحاصصة الطائفية، وبالتفاهم الكامل بين الحكومة والأحزاب، ومن دون أية مواجهة مع مجموعات الإنتفاضة، ما يؤكد عودة الطبقة السياسية التي أوصلت البلاد إلى حافة الإنهيار للتنسيق فيما بينها والهيمنة الكاملة على الحكم، وذلك بعد التظاهرات الحزبية التي رفعت شعارات سياسية تتناقض مع البرامج التي طرحتها الإنتفاضة الشعبية منذ 17 تشرين الأول.

لكن مع بداية إنحسار فيروس كورونا وتخفيف إجراءات التعبئة العامة، عادت التحركات إلى الشارع وبدأت على الأرض مرحلة ما بعد كورونا، وذلك بعد 100 يوم على تشكيل "حكومة التحديات"، لتنفيذ وعودها في الإصلاح ومحاربة الفساد، وحتى تاريخ 12و 13 حزيران عندما خرج آلاف اللبنانيين للتظاهر في العاصمة

بيروت والمدن الكبرى لا سيّما في طرابلس وصيدا، حيث إنطلقت الموجة الثانية من الإحتجاجات الشعبية بعد تفاقم غلاء المعيشة وإرتفاع أسعار الدولار وتردي الأوضاع الإقتصادية، وتحولت إلى مواجهات غاضبة مع القوى الأمنية أدت إلى اضرار جسيمة في المؤسسات التجارية والممتلكات الخاصة، وتحطيم واجهات المصارف (بخاصة في مدينة طرابلس) وبعض المحلات الكبرى في وسط العاصمة بيروت. وكان الصادم في هذه المرحلة تحرك مجموعات حزبية مدفوعة من متضررين من المسؤولين الذين لا يهمهم أن تنجح محاربة الفساد، حيث تم رفع شعارات سياسية بدلاً من العناوين الإجتماعية الإقتصادية التي رفعتها الإنتفاضة الأولى، وذلك لتشجيع الإنقسامات وتضييع الأهداف الكبرى، وتفكيك التحركات على الارض. وهذا ما دفع رئيس الحكومة للحديث عن الهجمة التخريبية ومحاولة إنقلاب (في 6 حزيران 2020)، وأن هناك من يعمل للإنقضاض على الإنتفاضة، وإسقاط الحكومة، بهدف العودة الى ما قبل 17 تشرين الأول.

2- <u>الأزمة الإقتصادية اللبنانية متفردة ولا مثيل لها</u>

تعتبر الأزمة الإقتصادية اللبنانية متفردة ولا مثيل لها، فهي من أسوأ الأزمات العالمية، وذلك نتيجة تداخل عدة عوامل، أهمها: إنتشار فساد الطبقة الحاكمة التي عطلت مؤسسات الرقابة ومنعت المحاسبة، وألغت وزارة التصميم العام، وحجمت دور مديرية الإحصاء المركزي، وتراكم الديون والإعتماد على الخارج، وجشع القطاع المصرفي الذي اساء الأمانة نتيجة التصرّف العشوائي بأموال المودعين، والهندسات المالية الفاشلة التي إعتمدها مصرف لبنان في الداخل دون تقدير العواقب الكارثية الناجمة عنها، مما أدى إلى توقف المصارف عن العمل وحجز أموال المودعين لديها.

يضاف إلى كل هذه الفوضى في الإقتصاد والمال، عدم كفاءة وأهلية المسؤولين في الحكم، الذين أفقروا ونهبوا الدولة من خلال توزيع الحصص على الطوائف والتوظيف العشوائي لإرضاء الأتباع والمحاسيب، وفشل الإدارة التي أخفت الإحصاءات الإقتصادية والإجتماعية لتزوير الحقائق والأرقام، والتستر على ملفات الفساد وحماية الفاسدين، مما أدى إلى تسارع التدهور المالي وإعتماد سياسة التسويف والمماطلة من قبل السلطات الحاكمة التي لم تبادر إلى الإصلاح والإنقاذ من خلال التهرب من المسؤوليات وعرقلة المحاولات الإنقاذية لمساعدة لبنان على النهوض، مما أوصل البلاد اليوم إلى حافة الإفلاس والفشل.

لقد تركت الأزمة الاقتصادية والنقدية، والتي تفاقمت بشكل كبير بعد حراك السابع عشر من تشرين، آثاراً كبيرة على الواقع المعيشي والحياتي للبنانيين، ثم أتت أزمة فيروس "كورونا" لتفاقم الأزمة بشكل كبير جداً، فتوقفت معظم الأعمال والأنشطة الاقتصادية، ما أدّى إلى إقفال العديد من المؤسسات التجارية والصناعية والخدمية، وصرف عدد كبير من العمال من أعمالهم وخفض رواتب البعض الآخر.

وهذا ما دفع وزارة المال لتعليق دفع مستحقات اليوروبوند وذلك للحفاظ على الاحتياطي النقدي بالدولار وحاجة الدولة له لمواجهة فيروس كورونا.

كما وافق البنك الدولي في 12 آذار الماضي على إعادة تخصيص 40 مليون دولار لتعزيز قدرة وزارة الصحة العامة، وذلك في إستجابة سريعة لتفشي فيروس كورونا (كوفيد-19) في لبنان، عبر تجهيز المستشفيات الحكومية بعمليات شراء سريعة للمعدات والمستلزمات وزيادة قدرتها لمواجهة الأزمة.

وفي إطار "الحملة الوطنية للتكافل الاجتماعي"، عقد اجتماع في السرايا الحكومية في 25 آذار بين اللجنة الوزارية المعنية في الأزمة الحالية وممثلين للمجتمع الأهلي حيث تقرر صرف 18 مليار ليرة لشراء 100 ألف حصة غذائية وصحية، قيمة كل حصة 180 ألف ليرة، وذلك لتوزيعها على المناطق كافة، بالتنسيق مع البلديات والمخاتير.

3- الأمن الغذائي مهدد: ولبنان معرض لخطر أزمة غذائية كبيرة

يمر لبنان اليوم بأسوأ ازمة اقتصادية و مالية في تاريخه ، في سياقها تفاقمت حالات الفقر والبطالة والغلاء والجوع واقفال مئات المؤسسات والشركات التجارية والسياحية . وتشير التقديرات إلى أن مليوني لبناني فد باتوا اليوم علي ابواب الفقر والمجاعة تقترب، بينما تستمر السلطة الحاكمة بتجاهل قضايا اللبنانيين و فقرهم وجوعهم وتشردهم، وحجز أموالهم وجنى عمرهم في المصارف، بينما يبقى همهم الاساسي تأمين مصالحهم وتثبيت المحاصصة الطائفية وتقاسم المغانم .

كيف وصلنا إلى هنا؟ كتب رئيس الحكومة عن هذا الواقع في مقالة[2] نشرتها "واشنطن بوست" ،مشيرا الى أنه "منذ أسابيع قليلة، شهد لبنان احتجاجاته الأولى على الجوع، لقد توقف الكثير من اللبنانيين عن شراء اللحوم[3] والفواكه والخضروات وقد يجدون صعوبة في تحمل نفقات الخبز .كما حذرت منظمة" هيومن رايتس ووتش "والبنك الدولي من أن أكثر من نصف الأسر اللبنانية قد لا تستطيع شراء الطعام بنهاية العام."

وسأل دياب: "كيف وصلنا إلى هنا؟.. لقد ضرب لبنان وشعبه أزمة ثلاثية. أولاً، نتيجة لسوء الإدارة السياسية والفساد على مدى عقود، موضحا أنه "ثانياً، يمر لبنان بأزمة اقتصادية ومالية غير مسبوقة قادت البلاد إلى

---

[2] كتب رئيس مجلس الوزراء د. حسان دياب، مقالة في صحيفة "واشنطن بوست" 21 أيار 2020، تحت عنوان "أزمة فيروس كورونا تدفع لبنان نحو أزمة غذائية كبيرة".. خيث أكد أنه: يجب أن يكون الحفاظ على الإمدادات الغذائية وتجنب تضخم الأسعار في صميم هذه الاستجابة. وأخيراً، يجب على الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي إنشاء صندوق طوارئ مخصص لمساعدة الشرق الأوسط على تجنب أزمة الغذاء الحادة. وإلا فإن المجاعة قد تؤدي إلى تدفق جديد للهجرة إلى أوروبا وتزيد من زعزعة الاستقرار في المنطقة."

[3] تفاقم الأزمة أدت إلى إقفال أصحاب المسالخ والملاحم وتجار المواشي في منطقة الزهراني، أبواب محالهم، توقّفوا عن الذبح والبيع بسبب ارتفاع سعر كيلو لحم البقر متجاوزاً الـ 40 الف ليرة لبنانية داخل المسلخ بالجملة، ليصل الى المواطن بالمفرق بـ 50 الف ليرة، وذلك نتيجة التلاعب بسعر صرف الدولار، وعدم توفره في السوق الا بسعر الصرف العالي الذي وصل الى 6000 ليرة لبنانية (نداء الوطن، "قصّابو الزهراني يتوقّفون عن البيع: كيلو اللحم تعدّى الـ 50 ألفاً" محمد دهشة، 24 حزيران 2020..

التخلف عن سداد ديونها الخارجية، ويتوقع صندوق النقد الدولي (IMF) انخفاضا بنسبة 12 في المئة في الناتج المحلي الإجمالي للبنان هذا العام، فيما يفقد الناس وظائفهم وتنخفض قيمة عملتنا الوطنية بسرعة كما زادت أسعار المواد الغذائية المستوردة بأكثر من الضعف منذ بداية العام" ، بحيث بات الانفجار الاجتماعي يقترب ، وثورة الجياع علي الابواب (بلغ الدولار عتبة 6500 ل.ل. في السوق السوداء يوم 24 حزيران)، .

وبحسب الدولية للمعلومات يتبيّن خلال شهر أيار 2020، إستمرارأسعار معظم السلع الغذائية والاستهلاكية بالارتفاع (65 سلعة)، في مقارنةً بين كلفة السلّة الغذائية والاستهلاكية لعائلة مؤلفة من 5 أفراد، فقد ارتفعت من نحو 450 ألف ليرة شهرياً في بداية شهر تشرين الثاني 2019 إلى 800 ألف ليرة في بداية شهر أيار 2020 أي بارتفاع مقداره 350 ألف ليرة ونسبته 77,7 في المائة، وهي وصلت في بداية حزيران إلى مليون ليرة أي بارتفاع مقداره 550 ألف ليرة ونسبته 122,2 في المائة. ويكون الارتفاع خلال شهر أيار قد بلغ 200 ألف ليرة ونسبته 25في المائة. مع الإشارة أن أسعار هذه السلع تختلف بين محل وآخر، وقد اعتمدنا السعر الأدنى لدى عدد من المحلات التجارية.

أولاً– أرقام الأزمة المعيشية مقلقة، من الفقر إلى حافة المجاعة..

أما بخصوص التداعيات الإقتصادية الناجمة عن الإقفال وتوقف الأعمال والحركة التجارية والكساد الحاصل، فيتبيّن من تقديرات أولية أن حجم الخسائر في الإقتصاد تتراوح بين 100 و 150 مليون دولار يومياً، تضاف إليها الخسائر الفادحة التي تلحق بالقطاع السياحي وقطاع التجارة والأعمال والقطاع الصناعي، والتي تقدر بنحو 100 مليون دولار، وهذا ما سيؤدي إلى خسارة الوظائف وإرتفاع نسبة البطالة، وقد برزت هذه الخسائر واضحة في العاصمة بيروت التي تؤمن وحدها أكثر من ثلثي الحركة الإقتصادية، حيث ادى الإقفال إلى خسائر جسيمة في الحركة السياحية، والتي تضم الفنادق والمطاعم والمقاهي الليلية (اكثر من 2200 مطعم ومقهى أصيبت بخسائر فادحة) والتي قامت بصرف معظم موظفيها، وخفض رواتب البعض الآخر. مما دفع الدولة للإسراع بتنظيم عودة الحركة الإقتصادية لتفادي الخسائر الجسيمة، فقد كشف مدير عام شركة طيران الشرق الأوسط "الميدل إيست" أن الخسارة اليومية لوقف الأعمال "توازي 35 مليون دولار في الشهر، ولكن الشركة ليست بحاجة إلى مساعدة من الدولة وقادرة أن تستمر بقدراتها الذاتية." **يضاف إلى هذا تكلفة المعيشة المرتفعة في بيروت، وبحسب مؤشر كلفة المعيشة تأتي بيروت في المرتبة السادسة بين مدن الشرق الأوسط وفي المرتبة 121 بين مدن العالم (وعددها 331 مدينة في 227 بلدا حول العالم)، ويقارن أسعار وتكاليف المعيشة بين دول العالم بالاعتماد على أسعار الطعام**

(الحليب والدجاج والخبز والأرز...) والمسكن (الشقق المفروشة وخدمة الانترنت...) والملابس (جينز والحذاء الرياضي...) ووسائل النقل (تاكسي وسيرفيس...) ..

1- برنامج الغذاء العالمي: مليون لبناني تحت خط الفقر

حذر ممثل المدير القطري لبرنامج الغذاء العالمي في لبنان ، من أن مليون لبناني معرضين لأن يصبحوا تحت خط الفقر الغذائي خلال العام الحالي، مشيراً إلى أن البرنامج يستعد لتقديم مساعدة غذائية طارئة لدعم 50 ألف أسرة لبنانية معرضة لتداعيات الأزمات الاقتصادية. وأوضح أنه "استناداً إلى توقعات بالنمو السلبي للناتج المحلي الإجمالي للفرد للعام 2020، يقدر البنك الدولي أن معدل انتشار الفقر في لبنان سيرتفع من 37 في المئة عام 2019، إلى 45 في المئة عام 2020، ومن المتوقع أن يؤثر الفقر المدقع (المعروف أيضًا باسم فقر الغذاء) على 22 في المئة من السكان، مقارنة بـ16 في المئة عام 2019."

وأضاف، بحسب التقديرات: " يمكن أن يكون في لبنان **ما يصل إلى 335 ألف أسرة لبنانية فقيرة في عام 2020، بما في ذلك 163000 أسرة (ما يقرب من مليون فرد) تحت خط الفقر الغذائي."**

وأشار إلى أن "برنامج الغذاء العالمي يستعد لتقديم مساعدات غذائية طارئة لدعم 50 ألف أسرة لبنانية معرضة للتأثر بالأزمات الاقتصادية وأزمة كوفيد-19 بالتعاون مع عدة جهات فاعلة. وسيتم تنسيق المساعدة مع خطط وسياسات المساعدة الاجتماعية للحكومة اللبنانية." .. أما بالنسبة للاجئين السوريين فأن "برنامج الغذاء العالمي يستعد أيضاً لوضع مخزون غذائي عيني مسبق للاجئين في حالة منعت إجراءات الإغلاق بسبب كوفيد-19 تأمين المساعدة الإنسانية المنتظمة القائمة على توفير النقد من خلال أجهزة الصراف الآلي أو المتاجر المتخصصة."

2- الدولية للمعلومات: ماذا لو بلغ عدد العاطلين عن العمل مليوناً؟

أدت الازمة الاقتصادية والمالية الخانقة في لبنان، ثم إنتشار فيروس كورونا، إلى تراجع النمو الإقتصادي وإنتشار البطالة بين اللبنانيين، وكذلك بالنسبة للمغتربين في الخارج، مما أدى إلى تراجع التحويلات، وعودة آلاف اللبنانيين ممن فقدوا أعمالهم، ويتبيّن بحسب "الدولية للمعلومات" أن الصورة سوداوية وتنذر بتوقف نحو مليون عاطل عن العمل، وهو رقم كارثي في بلد صغير المساحة كلبنان، مما يقتضي دق ناقوس الخطر. وتوضح الدراسة أنه "لا تتوافر أرقام رسمية حول أعداد العاطلين عن العمل ونسبة البطالة في لبنان وذلك على رغم أهمية هذا الأمر كمؤشر اقتصادي واجتماعي، فنسبة البطالة التي أعلنتها إدارة الإحصاء المركزي بعد مسح بالعيّنات جرى بين نيسان 2018 وآذار 2019 هي 11,6 في المائة. لكنّ الواقع هو خلاف ذلك، اذ تشير استطلاعات "الدولية للمعلومات" الى أن عدد العاطلين عن العمل قبل 17 تشرين الأول 2019 كان نحو 350 ألفاً، أي بنسبة 25 في المائة من حجم القوى العاملة، ونتيجة حالة الشلل التي

شهدها لبنان منذ 17 تشرين الأول 2019 والتي زادت حدةً مع تفشي وباء كورونا، فقد صُرف من العمل نحو 80 ألفاً ليرتفع العدد الإجمالي إلى 430 ألفاً، أي ما نسبته 32 في المائة. ولكنّ المؤشرات والأوضاع الاقتصادية التي يعيشها لبنان ومعظم دول العالم تشير إلى إمكان ارتفاع أعداد العاطلين عن العمل في الأشهر المقبلة إلى نحو مليون عاطل عن العمل بحسب السيناريو الأسوأ، أي بنسبة 65 في المائة" ويبقى هذا الرقم بمثابة تقديرات تستوجب التحرك لتفادي الأسوأ. أما المؤشرات التي تدفع الى هذا الاحتمال فهي كثيرة من أبرزها:

- احتمال أن يُصرف نحو 10 آلاف – 15 ألف أستاذ وموظف في المدارس الخاصة نتيجة عدم قدرة الأهالي أو امتناعهم عن تسديد الأقساط المتوجبة عليهم.
- إقفال عدد من المطاعم والفنادق والمؤسسات السياحية نتيجة عدم القدرة على تحمّل ارتفاع الأعباء وتراجع المداخيل، وهذا الامر قد يصيب نحو 50 ألف عامل.
- إقفال عدد من المؤسسات التجارية الصغيرة التي تبيع الألبسة والاحذية وسلعاً غير أساسية بسبب تراجع حركة البيع، وهذا الأمر قد يصرف 20 –25 ألف عامل.

في السنوات الثلاث الماضية كانت الهجرة والسفر يحدّان من ارتفاع عدد العاطلين عن العمل، وهذا الباب قد أوصد في وجه اللبنانيين بشكل كبير، وتالياً فان نحو 50 –60 ألفاً سينضمون الى العاطلين عن العمل، وهذا الرقم يشتمل على نحو 30 ألفاً من المتخرجين الجامعيين الجدد. يُضاف إلى كل هذا عودة نحو 200 ألف لبناني من بلدان افريقيا ودول الخليج وأوروبا، بعدما فقدوا وظائفهم نتيجة التراجع الاقتصادي بسبب أزمة كورونا وتراجع أسعار النفط في دول الخليج. ثم توقع فقدان نحو 100 –150 ألفاً وظائفهم من قطاعات مختلفة بفعل تقليص الأعمال والمشاريع ولا سيما في قطاع البناء والمقاولات، في الاعلام والصحافة، في النقل، وكذلك في المصارف (حيث يعمل 26 ألف موظف).

3– <u>الكساد والبطالة..أرقام صادمة وخسارة 220,000 وظيفة .</u>

تعتبر الأزمات التي يواجهها لبنان اليوم، لا سابقة لها، ولم تحصل خلال السنوات ال 25 الماضية...

ويتبين بحسب دراسة نفذتها شركة أبحاث متخصصة.(InfoPro) أن العدد الإجمالي للوظائف المفقودة قد بلغ 220،000 وظيفة، وكانت النتائج صادمة، فقد تم تخفيض الرواتب بنسبة 40 في المائة في الشركات الخاصة .. كما ان 12في المائة من الشركات توقفت عن العمل..

وقد تم تنفيذ الإستطلاع على مرحلتين حول عدد الوظائف المفقودة خلال فترة الإنتفاضة منذ 17 تشرين أول، فقد أظهر استطلاع أول أجرته شركة InfoPro Research خلال الأسبوع الأخير من شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 2019 أن عشرة بالمائة من الشركات قد توقفت عن العمل مؤقتًا أو دائمًا منذ 17 تشرين أول/

أكتوبر. وقد تأثرت معظم الشركات في قطاع الخدمات الذي خسر 73 في المئة من حركة الأعمال في المتوسط. وأن أكثر من 160،000 شخص تم تسريحهم من وظائفهم.

كما تم الانتهاء من المسح الثاني خلال الأسبوع الأخير من شهر كانون الثاني/ يناير من عام 2020 مع نفس العينة. التي شملت نحو 300 شركة موزعة في مناطق مختلفة ومتنوعة من حيث الحجم والقطاعات، حيث زاد عدد المسرحين من العمل بنحو 60,000 شخص، ليرتفع العدد الإجمالي إلى 220,000 وظيفة. وقد تبين خلال تلك الفترة أن ثلث جميع الشركات قد خفضت القوى العاملة لديها بنسبة 60 في المئة. كذلك جاءت النتيجة أن نصف الشركات التي شملها الاستطلاع خفضت الرواتب لدى موظفيها بأكثر من 40 في المئة.

لقد بدأت أزمة هشاشة القطاع الخاص والأعمال منذ بداية عام 2019 ، حيث قلصت الشركات من النفقات العامة وعدد الموظفين ، وخفضت الرواتب. لكن وبحلول 17 تشرين أول/أكتوبر ، كانت معظم الشركات قد استنفدت بالفعل احتياطياتها ، وفقد الكثير منها قدرتها على مقاومة الأزمة ، وهذا لم يحصل في حالات الطوارئ الأمنية أو الاقتصادية السابقة خلال السنوات الـ 25 الماضية.

4- توقعات البنك الدولي بين عامي 2017 و 2020

تشير توقعات البنك الدولي إلى إن عدد الفقراء قد تجاوز ثلث السكان قبل تفشي وباء كورونا وفرض حالة التعبئة العامة، اما اليوم فقد إرتفعت هذه النسبة إلى أكثر من 50 في المائة، نتيجة تفاقم الآزمة المعيشية وإرتفاع معدل البطالة بشكل حاد، بحيث أن رواتب غالبية اللبنانيين لم تعد تكفي لتأمين الحد الادنى من المستلزمات الضرورية في سلة غذائية شهرية تضاف إليها أكلاف اللباس والتعليم والتنقل والإيجارات السكنية.. وبحسب مساعدات الهيئة العليا للإغاثة للآسر الأكثر فقراً، فقد تزايدت نسبة الأسر الفقيرة من 22 في المائة عام 2018، لتبلغ أكثر من 50 في المائة عام 2020، أي ما يوازي 130 الف عائلة تعيش تحت خط الفقر، بعدما كان العدد السابق لا يتجاوز 44 ألف عائلة.

وبحسب تقرير البنك الدولي عام 2016، كان هناك 1,5 مليون لبناني يعيشون تحت خط الفقر،يضاف إليهم 1,5 مليون من النازحين السوريين من الفئات الضعيفة، بالإضافة إلى 320,000 لاجئ فلسطيني يعيشون في فقر مدقع ويواجهون أزمة معيشية قاسية[4].

[4] **تقرير صادر عن البنك الدولي عام 2016:**
The World Bank. *Lebanon - Country Partnership Framework ..* Report. Washington, DC: The World Bank ..

أما تقرير البنك الدولي الصادر في العام 2017 حول طرابلس[5]، وتحت عنوان "فرص العمل لشمال لبنان"، فيبيّن أن مناطق الشمال تضم الاكثرية المطلقة من عدد الفقراء في لبنان، ما يعادل نحو 290 الفاً، أو ما نسبته 36 في المئة من عدد اللبنانيين، وهو معدل أعلى بكثير من المعدل الوطني. ويلفت التقرير إلى أن نحو 90 في المئة من العاملين في العاصمة الثانية، يعملون في قطاع غير رسمي (أو غير قانوني). وهم غير مسجلين في الضمان الاجتماعي، ويشكّلون نحو 38 في المئة من القوة العمرية العاملة من سكان طرابلس.

كما أظهرت دراسة International Poverty Center[6] حول النمو وتوزيع الدخل في لبنان أن الفقر ترتفع نسبته في مدينة طرابلس لتشمل 57 في المائة من مجمل سكانها. وفي دراسة أعدتها "اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا" (الإسكوا) بالتعاون مع "برنامج الامم المتحدة الإنمائي" ووزارة الشؤون الاجتماعية، عام 2015، للبحث في مستويات المعيشة لعاصمة الشمال طرابلس، فقد ظهرت أرقام مروعة عن حجم الفقر داخل أحياء المدينة وأزقّتها. وبحسب دراسة الاسكوا فقد تخطت نسبة الذين يعيشون ضمن ظروف صعبة، 75 في المائة من عدد سكان مدينة طرابلس الذين يبلغ تعدادهم نحو 600 الف نسمة، حيث ترتفع النسبة إلى 90 في المائة في بعض الأحياء، مثل باب التبانة وحي التنك ومنطقة السويقة، بالاضافة إلى أن نحو 23 في المائة من السكان يقبعون تحت خط الفقر حيث يبلغ دخلهم اليومي أقل من دولارين. وتعتبر باب التبانة أكثر المناطق في طرابلس فقراً ضمن مؤشر الحرمان بنسبة 91 في المائة استناداً إلى تقرير الألفية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

يضاف إلى هذا تزايد الطلب على الخدمات العامة، بعد مضي نحو تسع سنوات على الأزمة السورية، مع تزايد عدد النازحين السوريين واللاجئين الفلسطينيين في لبنان، وكذلك نتيجة تراجع المساعدات الدولية من الدول المانحة، بالإضافة إلى الخسائر المباشرة الناجمة عن التدهور البيئي.

[5] التقرير الأخير للبنك الدولي في العام 2017 حول طرابلس، تحت عنوان "فرص العمل لشمال لبنان" الشمال يضم الاكثرية المطلقة من عدد الفقراء في لبنان، ما يعادل نحو 290 الفاً أو ما نسبته 36 في المئة من عدد اللبنانيين، وهو معدل أعلى بكثير من المعدل الوطني. ويلفت التقرير إلى أن نحو 90 في المئة من العاملين في العاصمة الثانية، يعملون في قطاع غير رسمي (أو غير قانوني). وهم غير مسجلين في الضمان الاجتماعي، ويشكّلون نحو 38 في المئة من القوة العمرية العاملة من سكان طرابلس.

[6] هذا التقرير هو ثمرة التعاون بين الحكومة اللبنانية ممثلة بوزارة الشؤون الإجتماعية، وإدارة الإحصاء المركزي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي، وهو بعنوان " الفقر والنمو وتوزيع الدخل في لبنان" برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 2010.

5- المديرية العامة لإدارة الإحصاء المركزي

يُظهر مسح القوى العاملة والأوضاع المعيشية[7] الذي أصدرته المديرية العامة لإدارة الإحصاء المركزي الشهر الماضي نهاية 2019، **أن معدّل البطالة في لبنان يبلغ 11.4 في المئة، في حين تتخطّى هذه النسبة الـ 35% بين الشباب من حمَلة الشهادات الجامعية**. إذ لا يستوعب سوق العمل أكثر من 4 آلاف فرصة عمل سنوياً، فيما يصل عدد خرّيجي الجامعات إلى نحو 36 ألفاً سنوياً. والمؤكّد أن هذه المعدلات زادت في الأشهر الأخيرة، بعد اندلاع الانتفاضة الشعبية في 17 تشرين الأول المنصرم، وما رافقها وتبعها من إغلاق لمؤسّسات بالجملة وصرف لآلاف الموظفين، واقتطاعات كبيرة من رواتب من بقوا في وظائفهم.

6- المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق

أجرت مديرية الإحصاء واستطلاعات الرأي في المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق[8] استطلاعاً (نيسان 2020) يكشف عن تداعيات أوليّة للأزمة الإقتصادية وما تلاها من إقفال بسبب وباء «كورونا». حيث تبيّن أن 30,8 في المائة من المؤسسات صرفت عمّالها، و10,8في المائة خفضت عددهم. كذلك تبيّن أن أكثر من 33 في المائة من العاملين في القطاع الخاص انقطع راتبهم بالكامل و22في المائة خُفضت رواتبهم مع إبقاء نفس عدد ساعات العمل، و13في المائة خُفضت رواتبهم مقابل خفض عدد ساعات عملهم، مقابل 31,5 في المائة لم تمسّ رواتبهم. وعلى ضفّة المؤسسات، كشف الاستطلاع[9] أن مردود المؤسسات بدأ ينخفض، إذ إن أكثر من 51 في المائة انخفض مردودهم المالي بنسبة 50 في المائة وما دون، مقابل 49 في المائة انخفض مردودهم بأكثر من 50 في المائة.

ثانيا- الفقر يتوسع.. والمناطق الأكثر فقراً هي عكار وطرابلس

1- مرحلة ما قبل الإنتفاضة الشعبية

بلغت نسبة الفقر نحو 27 في المائة من سكان لبنان عام 2011 (قبل الأزمة السورية). ثم إرتفعت لتبلغ عام 2019، نحو 36 في المائة من اللبنانيين، و52 في المائة من النازحين السوريين فقراء جداً. وتشير آخر

---

[7] المديرية العامة للإحصاء المركزي، مسح القوى العاملة والأوضاع المعيشية في لبنان، تمّ جمع البيانات خلال فترة 12 شهراً بين نيسان 2018 وآذار 2019 وبلغ حجم العيّنة حوالى 40000 أسرة.

[8] نتائج الإستطلاع الذي أجرته مديرية الإحصاء، في المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق في 5 نيسان 2020، حول تأثيرات الأزمة الإقتصادية وإنعكاساتها على معيشة المواطنين اللبنانيين.

[9] كما نشر المركز الإستشاري سابقاً دراسة إحصائية بعنوان "الأحوال المعيشية للأسر في لبنان 2015، النتائج والمؤشرات العامة والمناطقية"، حيث قدرت نسبة فقر الدخل بـ 36,3 في المائة من الأسر على أساس خط الفقر الأعلى المقدر بـ 6.33 دولارات للفرد في اليوم؛ وقدرت نسبة الأسر التي تعيش في حالة فقر شديد بـ 15,2 في المائة على أساس خط فقر يبلغ 4,02 دولارات للفرد في اليوم.

المعطيات أن المناطق الفقيرة تستضيف النازحين واللاجئين الفقراء، وأن نحو مليون لبناني يعيشون دون خط الفقر السنوي البالغ 4,7 مليون ليرة لبنانية سنوياً، أما الفقر المدقع (أي تحت خط الفقر الغذائي)، فقد كانت حصة الفرد قبل الإنهيار المالي في اسعار صرف الليرة، نحو 3,1 مليون ل.ل. أو 2078 دولار أمريكي في السنة. أي ما يعادل 5,7 دولار أمريكي تقريبًا في اليوم. كما كان يوجد نحو 360 ألف لبناني يعيشون بأقل من 2,5 دولار يومياً. ويُقدر أن النزوح السوري زاد من الفقر بين السكان اللبنانيين ، مما دفع 170،000 شخص لبناني إضافي إلى الفقر في عام 2014 وجعل الفقراء بالفعل أكثر فقراً.

وبحسب تقديرات برنامج الأمم المتَّحدة الإنمائي عام 2008، فأنَّ ثلث اللبنانيين تقريبًا فقراء ويضطرون للعيش بأقل من أربعة دولارات لكلِّ فرد في اليوم. كذلك يضطر نحو مائتي ألف شخص لبناني إلى الاكتفاء بأقل من دولارين للشخص الواحد في اليوم، أما المناطق الأكثر فقراً فهي عكار وطرابلس حيث أن نصف سكان طرابلس يعيشون تحت خط الفقر، كما ان 72 في المائة من اهل عكار يعيشون باقل من 110 دولار اميركي في الشهر، و20 في المائة منهم يعيشون باقل من 40 دولار بالشهر. كما أن غالبية الفقراء من الأطفال وكبار السن، الذين يعيشون على الطرقات حفاة، عراة، وينامون تحت الجسور في لبنان، بالقرب من حاويات النفايات بحثاً عن فتات طعام، يفترشون الأرصفة ، ويتخذون من أماكن رمي النفايات مأوى لهم.

وبحسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضاً: "يرتكز الفقراء بصورة كبيرة بين العاطلين عن العمل والعاملين غيرالماهرين الذين يزداد تمثيلهم في قطاعات مثل الزراعة والبناء، مما يحث على إيلاء الإهتمام بوضع نموذج نمو إقتصادي شامل وواسع من شأنه تحفيز العمل في هذين القطاعين"[10].

هذا ما دفع البنك الدولي لإصدرا تقرير عن "الوظائف في شمال لبنان عام 2017"، بالتعاون مع غرفة طرابلس ولبنان الشمالي (ايلول 2017)، ومدينة "طرابلس باتت تعدّ أفقر مدينة على البحر المتوسط."
وقد تناول التقرير واقع سوق العمل والمؤثرات السلبية في الماضي والحاضر على فرص العمل، وإعتبر التقرير في جزء منه ان طرابلس والشمال بحاجة وباسرع وقت الى أربع عشرة الف فرصة عمل واشار التقري الى مفصلين اساسيين يجب التركيز عليهما هما قطاع البطاطا على المستوى الزراعي ومعالجة مسالة النفايات الصلبة.
وكان مجلس الوزراء قد اقر في جلسته نهاية تشرين الأول 2014، مبلغ 30 مليار ليرة تعويضات لإعادة تأهيل وإنماء المناطق المتضرّرة جرَّاء المعارك التي شهدتها أخيراً مدينة طرابلس، كما شهدت غرفة طرابلس

[10] **راجع "الفقر والنمو وتوزيع الدخل في لبنان"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، آب 2008. صفحة 80..**

ولبنان الشمالي احتفالية لإطلاق دليل الحرمان الحضري "الفقر في مدينة طرابلس" دليل من ثلاثة أجزاء، أصدرته الإسكوا بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية والمعهد العربي لإنماء المدن.

بالإضافة إلى عدم المساواة والتفاوت الإجتماعي والمناطقي، نتيجة فشل السلطة الحاكمة في تأمين العدالة الاجتماعية وتطبيق الإنماء المتوازن، حيث ان اقل من 10 في المائة من اللبنانيين يُسيطرون على اكثر من 90 في المائة من ثروات البلد.

لقد كشفت منظمة أوكسفام في تقريرها عن "مؤشّر الإلتزام بخفض اللامساواة" 2017، أن لبنان سجّل أداءً ضعيفاً جدّاً إذ جاء عاشراً بين 12 دولة عربيّة شملها الإحصاء و131 عالميّاً. وحصد المركز 138 على صعيد "الإنفاق على قطاعات الصحّة، التعليم، والحماية الاجتماعيّة"، و101 على صعيد "البنية التقدُّميّة ونسبة الضرائب"، و108 على صعيد "السياسات المتعلِّقة بسوق العمل والتي تُعنى باللامساواة."

كذلك بالنسبة لعمالة الأطفال في لبنان أيضاً، يعمل نحو 13 في المائة من الأطفال (ممن لا تتجاوز أعمارهم 18 سنة)، دون أن تتدخل الدولة، وتضمّ مدينة طرابلس نحو ثلث مجمل الأطفال العاملين في لبنان[11].

أما بالنسبة لأوضاع النازحين، فينتشر الفقر على نطاق واسع، كما يتبين من دراسة "الإحتياجات والأوضاع الإنسانية للنازحين في لبنان[12] عام 2016"، بالأرقام:

---

[11] طرابلس أفقر المدن المتوسطية، فهي تمتد على مساحة 29,664 كم2؛ ويُقدّر عدد سكانها بـ 000 350 نسمة ، يتوزّعون بين طرابلس والميناء والبداوي، وقد انضمت القلمون في العام 2014 إلى إتحاد بلديات الفيحاء. وبحسب دراسة الاسكوا فقد تخطت نسبة الذين يعيشون ضمن ظروف الحرمان، 75 في المائة من عدد سكان مدينة طرابلس الذين يبلغ تعدادهم نحو 600 الف نسمة (مع النازحين السوريين وغير اللبنانيين)، كما ترتفع النسبة الى 90 في المائة في بعض الأحياء، مثل باب التبانة وحي التنك ومنطقة السويقة، بالاضافة الى أن نحو 23 في المائة من السكان يقبعون تحت خط الفقر المدقع حيث يبلغ دخلهم اليومي أقل من دولارين..

وقد أعدّت مجموعة "البنك الدولي" مجموعة من الدراسات حول الواقع الاجتماعي والتنموي والاقتصادي في لبنان. وتشير دراستها حول مستوى الفقر التي تندرج ضمن إطار إتفاقية الشراكة التي وقّعتها مع الحكومة اللبنانيّة للفترة الزمنيّة الممتدّة بين 2017-2022، إلى أن 30 في المائة من سكّان لبنان يعيشون تحت الحدّ الأدنى للفقر.

[12] من خطة لبنان للإستجابة للأزمة السورية 2017-2020. (LEBANON CRISIS RESPONSE PLAN)، **من إعداد الحكومة اللبنانية مع المفوضية العليا للاجئين في الأمم المتحدة عام 2018، "بعد سبع سنوات من الصراع السوري ، يظل لبنان في طليعة واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية في عصرنا وأظهر التزامًا وتضامنًا استثنائيين للنازحين بسبب الحرب في سوريا. اعتبارًا من أكتوبر 2017 ، قدرت الحكومة اللبنانية أن البلد يستضيف 1.5 مليون سوري فروا من النزاع في سوريا.**

ما يقرب من نصف السكان اللبنانيين والسوريين والفلسطينيين المتأثرين بالأزمة هم من الأطفال والمراهقين: هناك ما لا يقل عن 1,4 مليون طفل تحت سن 18 عامًا يتعرضون الآن للخطر والمحرومين ولديهم احتياجات ماسة للخدمات الأساسية والحماية".

•أكثر من 60 في المائة من النازحين (عمر 15 سنة وأكثر)، ليس لديهم إقامة قانونية
•أكثر من نصف النازحين من سورية هم من النساء والأطفال.
•أكثر من 52 في المائة من النازحين في حالة الفقر المدقع (2,4 دولار يوميا للفرد).
•نحو 251 منطقة ضعيفة في لبنان تضم 67 في المائة من فقراء لبنان وتستضيف 87 في المائة من النازحين الأكثر فقراً .

2- بعد أشهر على الإنتفاضة وكورونا: نسبة الفقر في لبنان نحو 60 في المائة

نظراً لغياب الأرقام الرسمية، تشير التقديرات إلى أن نسبة الفقر في لبنان اليوم (منتصف 2020) قد إرتفعت لتبلغ نحو 60 في المائة من السكان اللبنانيين المقيمين والبالغ عددهم نحو أربعة ملايين ساكن، بينهم 30 في المائة تحت خط الفقر المدقع، حيث لا يكفي دخلهم لتوفير الغذاء الصحي وتأمين مستلزمات الصحة والكهرباء والمياه والتعليم والنقل الحياة الأخرومتطلبات الحياة الأخرى، بحسث يواجه لبنان اليوم أزمة معيشية لا مثيل لها، وهي قد باتت أقرب إلى حافة المجاعة لجهة تراجع دخل الأسرة، ثم توقف مختلف الأعمال اليومية بالنسبة للعاملين في القطاع الهامشي والذين إنقطعت موارهم بالكامل.

وما يسترعي الإنتباه أيضاً تزايد أرقام المهاجرين إلى الخارج، فقد سجل العام 2019 هجرة ما يقارب 62 ألف لبناني وفق الاحصاءات التي قامت بها الشركة الدولية للمعلومات منذ مطلع العام 2019 حتى نهاية شهر تشرين الثاني، حيث تبيّن أنّ عدد اللبنانيين الذين سافروا ولم يعودوا وصل إلى 61,924 لبنانياً مقارنة بـ 41,766 لبنانياً خلال الفترة ذاتها من العام 2018، أي بزيادة 20,158 ألفاً وما نسبته 42 في المئة." ومؤخرا فقد نشرت "وكالة الصحافة الفرنسية" (أ ف ب) تحقيقا بعنوان "شبان لبنانيون يغادرون البلاد من دون عودة بعيداً من اقتصاد متهالك"، ومما جاء فيه: "... والأمهات اللواتي هتفن يوماً متهمين الطبقة السياسية بدفع أولادهن إلى الهجرة، بدأن بتحضير أنفسهنّ لوداعهم، في بلد يشهد انهياراً اقتصادياً متسارعاً يُعد الأسوأ منذ الحرب الأهلية 1975-1990.

كل هذا يستوجب التحرك السريع لوضع تدابير وإجراءات مكملة لزيادة التحويلات وتعزيز التقديمات المخصصة للفئات الضعيفة والفقراء ومحدودي الدخل، من خلال بناء شبكة أمان إجتماعي، ترتكز إلى تخصيص إنفاق إضافي لا يقل عن 0.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وتجديدها لعدة سنوات.

ومع تزايد معدل الشباب اللبناني العاطل عن العمل، فحسب أرقام البنك الدولي، يدخل 30 ألف فرد سوق العمل اللبناني سنوياً، ولاستيعابهم يحتاج الإقتصاد إلى خلق أكثر من 6 أضعاف عدد الوظائف الموجودة أساساً، علماً أن متوسط صافي فرص العمل التي كانت المتاحة بين عامي 2004 و2007 يبلغ 3400 وظيفة فقط.

قبل ظهور الأزمة السوريّة، كان هناك 11في المائة من القوى العاملة عاطلة عن العمل في لبنان، لكنها إرتفعت لتبلغ بداية عام 2019، نحو 36 في المائة، وهي النسبة التي توصلت إليها الدراسة حول البطالة في لبنان، حيث تبيّن أن **هناك حوالي 660 ألف شخص عاطل عن العمل**، والنسب متفاوتة بين المناطق المختلفة، واليوم الأرقام إلى إرتفاع.

وبالرغم من خطورة هذه الأرقام عن واقع الفقراء في لبنان، نجد أن الحكومات المتعاقبة لم تقدم أي خطة إنقاذيه لانتشال اللبنانيين من واقعهم المرير بل على العكس فقد تفاقمت الصراعات السياسية على الحصص والنفوذ، كما تم تجاهل الحقائق والأرقام بينما كانت تتوسع دائرة الفقر في مختلف المناطق كما عادت تتكون أحزمة البؤس حول المدن الكبرى خصوصاً في بيروت وطرابلس.

3- التداعيات الإقتصادية والمالية

يعاني الاقتصاد اللبناني حاليا تحت وطأة واحدة من أعلى معدلات الديون في العالم، حيث يعود تاريخ أول إستدانة خارجية بالعملة الأجنبية إلى عام 1997 (24 تشرين الثاني 1997)، وهو يوم الإتفاق الشامل على بداية الدين الخارجي في عهد الرئيس إلياس الهراوي في بعبدا حول ما يُسمى بالتقشف وزيادة الإيرادات، وايضاً أول إستدانة بقيمة ملياري دولار. اما اليوم فقد تخطى مجموع الدين العام عتبة 90 مليار دولار؛ ليشكّل 170 في المائة من الناتج المحلي[13]، وتزامن ذلك مع البطالة وغلاء المعيشة وتدني مستوى البنى التحتية، ناهيك عن استنزاف موارد الدولة في ظل عجزٍ عن اتخاذ إجراءات جذرية توقف الانحدار الحاد في ميزانية الدولة، بحيث بات لبنان قريبًا جدًا من أن يكون البلد الأكثر ديونًا في العالم.

والبارز في كل هذا أن القطاع المصرفي في لبنان قد تراجع عن دوره الأساسي، وحصر نشاطه في استقطاب الودائع مقابل فائدة عالية تجاوزت ما بين 5 إلى 10 أضعاف ما تقدمه المصارف الأخرى في العالم، وهذا ما أدى إلى توقف الإنتاج، كما أدى إنتشار الفساد والهدر إلى تراكم الديون وعجز الميزانية العامة، مما دفع الدولة إلى التوقف (تعليق سداد الديون) عن سداد ديونها[14] في بداية آذار عام 2020. حين "أصبح الدين

---

[13] كذلك يقدّر صندوق النقد الدولي الدين الخارجي للبنان (الحكومة والمصارف والشركات) بنحو 190% من الناتج المحلي الإجمالي، أو 107 مليار دولار. وهويرى أن لبنان بحاجة إلى إصلاحات شاملة ومنصفة في مجالات عديدة وهو ما يتطلب توافقا ومشاركة مجتمعية.

[14] يوم السبت 7 مارس/آذار، أعلن لبنان، على لسان رئيس الوزراء د. حسان دياب، أنه لا يمكنه دفع ديونه المستحقة في مواعيدها، وعلق سداد 1,2 مليار دولار كانت مستحقة يوم الإثنين 9 مارس/آذار 2020، وهو ما وضع الدولة المثقَلة بالديون على مسار التخلف عن سداد ديون سيادية، في وقت تواجه فيه أزمة مالية كبرى. وقال رئيس الحكومة، إن احتياطيات البلاد من العملة الصعبة بلغت مستويات "حرجة وخطيرة" مع الحاجة لتلبية احتياجات اللبنانيين الأساسية، ودعا إلى مفاوضات "عادلة" مع المقرضين؛ لإعادة هيكلة الديون. وكان وزير المالية قد أعلن الثلاثاء في 21 كانون الثاني، وبعد دقائق فقط من إعلان تشكيل الحكومة: إن الأزمة المالية والنقدية التي لم يشهدها لبنان "منذ ولادته" تحتاج

أكبر من قدرة لبنان على تحمُّله، وأكبر من قدرة اللبنانيين على تسديد فوائده كما قال رئيس الحكومة، وأضاف " إن احتياطياتنا من العملات الصعبة قد بلغت مستوى حرجاً وخطيراً؛ وهو ما يدفع الجمهورية اللبنانية إلى تعليق سداد استحقاق 9 مارس/آذار من اليوروبوند، لضرورة استخدام هذه المبالغ في تأمين الحاجات الأساسية للشعب اللبناني". وقال أيضاً إن "الاقتصاد اللبناني غير منتِج بشكل كاف؛ وهو ما يدفعه الى استيراد 80 بالمئة من السلع والخدمات التي يستهلكها؛ ومن ثم نحن نواصل إنفاق الدولارات أكثر من جذبها" .

ذلك بالرغم من انخفاض نسبة الدين إلى الناتج المحلي من 185 في المئة في العام 2006 إلى 133,5 في المئة في العام 2012 ، عادت **نسبة الدين إلى الارتفاع لتصل إلى 156 في المئة** عام 2019، علما أن هذه النسبة تعتبر من بين الأعلى في العالم .

بعد ذلك تفاقمت الأزمة مع إنتشار فيروس كورونا وإعلان الإقفال، وتوقف الحركة الإقتصادية، حيث بدأ يتراجع سعر العملة الوطنية مقابل الدولار، وهذا يعيد لبنان إلى فترة إنهيار العملة الوطنية خلال الحرب الأهلية حيث كان سجل إرتفاع سعر الدولار من 3,75 ليرة يوم 10 كانون الثاني 1983، ليبلغ 2750 ليرة في 7 أيلول 1997، بحسب سعر الأقفال في مصرف لبنان. وهذا ما أدى إلى زيادة التضخم وتآكل القدرة الشرائية وتفاقم الأزمة المعيشية، وهي أحداث عادت تتكرر مع إرتفاع سعر الدولار اليوم في السوق السوداء أكثر من اربعة أضعاف (منتصف حزيران 2020)إلى حوالي 6000 ليرة[15]، بينما لا يزال السعر الرسمي في حدود 1515 ليرة، وهي قيمة السعر المدعوم من مصرف لبنان لإستيراد المواد الغذائية والأساسية مثل الدواء والطحين والمحروقات. ذلك أن الامن الغذائي اولوية .. فالسلع قد تنفذ من الاسواق. والاقتصاد النقدي والقيود المالية على الاستيراد واقع مستجد بالنسب للبنان، وربما التأقلم معه سيطول، ما يستوجب العودة إلى الأرض والزراعة والصناعة الغذائية الوطنية، وهما ركيزتان للصمود الاقتصادي في المرحلة القادمة.

ولا بد من العودة إلى ستينيات القرن الماضي، وإلى قوة الليرة اللبنانية وثقلها (3 ليرات وعشرون قرشا مقابل الدولار الواحد)، مما دفع خبراء اقتصاديين وماليين لبنانيين وعربا ، إلى البحث والنقاش حول الذهاب إلى اعتماد الليرة اللبنانية عملة اقليمية على مستوى الشرق الأوسط.

دعم الداخل والخارج، وأكد أنه يجب على الحكومة أيضاً اتخاذ قرار بشأن سداد مبلغ 1,2 مليار دولار يستحق في مارس/آذار 2020.

[15] تؤكد حركة البيع والشراء، ثم تعدد أسعار الدولار في سوق القطع، والتداول في السوق السوداء، أن التدخل من قبل مصرف لبنان في سوق القطع لحماية العملة الوطنية، يحتاج مبلغ 200 الى 300 مليون دولار شهرياً لتثبيت سعر الدولار.

4- إرتفاع نسبة التضخم .. وارتفاع هائل في أسعار ...

أعلنت ادارة الإحصاء المركزي، أن معدل التضخم السنوي للعام 2017 قد بلغ 4,48 في المئة، وذلك بحسب دراسة مؤشر أسعار الإستهلاك الصادرة عن إدارة الإحصاء المركزي، لكن هذا المعدل بدأ يتغيّر بسرعة خلال العام 2019، وبخاصة بعد الإنتفاضة الشعبية في 17 تشرين الأول وخلال النصف الأول من عام 2020. فقد أصدرت إدارة الإحصاء المركزي مؤشّر الأسعار لشهر كانون الأول 2019 والذي أظهر أن التضخّم بلغ في هذا الشهر وحده 6,96 في المائة مقارنة مع كانون الأول 2018.[16]

وبحسب الأرقام الصادرة عن الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي ، فإن الأجر الوسطي يبلغ 1,750 مليون ليرة. وهناك 67,4 في المائة من الأجراء رواتبهم أقل من المعدل الوسطي، وهؤلاء تآكلت رواتبهم بنسبة 26 في المائة. حيث سترتفع اسعار المواد الأساسية من مواد غذائية ومشروبات وتبغ وصحة ومسكن كهرباء وغاز، أي البنود التي لها أوزان مرتفعة من سلّة استهلاكهم. أي أن أجور اللبنانيين سوف تتراجع مع إنخفاض سعر العملة الوطنية، وبالمقابل سوف تتآكل القدرة على تمويل استهلاك المواد الأساسية. كما أن الأسعار سترتفع مرة أخرى في مرحلة ما بعد فيروس كورونا، إذا لم يستطع العرض مواكبة الطلب، ويمكن أن يؤدي تراجع العرض عن مجاراة الطلب خلال الأشهر القادمة إلى ارتفاع كبير في معدلات التضخم.

هكذا عاد لبنان اليوم إلى المرحلة السوداء، وهو قد بات في الحلقة المفرغة، فشح المعروض من الدولار بات يهدد الأمن الغذائي، بالإضافة إلى تراجع تحويلات المغتربين، كما وتراجع حجم الصادرات (2 مليار دولار)، مقابل بلد يعتمد بشكل رئيسي على الاستيراد (20 مليار دولار)، وودائع مكشوفة بالعملة الأجنبية، ودولة عاجزة عن دفع ديونها المتراكمة بالعملة الأجنبية، جعل الطلب على هذا الدولار يرتفع بشكل هستيري.

وهنا، لاحتواء بعض من هذه الأزمة، قام مصرف لبنان بطبع المزيد من العملة الوطنية لتغطية الودائع على الأقل، من دون أن تكون الليرة بالتأكيد مدعومة بالعملة الأجنبية المختفية حالياً أو حتى مغطّاة بالذهب، الأمر الذي يؤدي الى انهيار العملة المحلية وزيادة التضخم الذي يطال الجميع، ويزيد الفقراء فقراً ويلغي الطبقة الوسطى، ويُدخلنا في حلقة مفرغة لا نعلم متى نلتقط أنفاسنا منها.

[16] اما المواد الأساسية: مثل المواد الغذائية والمشروبات والتبغ والمسكن والصحّة فقد جاءت نتيجة المؤشّر لتكشف عن ارتفاع أصاب المشروبات الروحية والتبغ والتنباك بنسبة 26.75 في المائة ، والأثاث والتجهيزات المنزلية وصيانة المنازل بنسبة 17.96 في المائة ، والألبسة والأحذية بنسبة 17.36 في المائة، والنقل بنسبة 14 في المائة ، والاستجمام والتسلية بنسبة 11.53 في المائة ، والمواد الغذائية والمشروبات غير الروحية بنسبة 9.77 في المائة.

والبارز اليوم أن المستهلك سيدفع الثمن بشكل غير مباشر بسبب هذا التضخّم الذي سينتج عن الليرات الإضافية التي يطبعها مصرف لبنان ويضخّها في السوق للتداول. أما نسبة التضخّم التي تتوقعها وزارة المال، فيتوقع أن تصل إلى 27 في المائة في نهاية 2020. وهو رقم قياسي يعني المزيد من الخسائر التي تتحمّلها الفئات الأضعف في المجتمع[17]، ثم تراجع القدرة الشرائية للمواطن بنسبة تزيد على 80 في المئة.. بينما تستمر المصارف بحجز أموال المودعين، وتطبيق "الكابيتال كونترول"، وفرض القيود عل التحاويل والسقوف على السحوبات، وذلك على الرغم من تأكيد رئيس الحكومة في كلمته لمناسبة مرور ما يقرب من مائة يوم على صدور مراسيم حكومته في 21 كانون الثاني الماضي، وأكثر من 70 يوماً على نيلها الثقة في 11 شباط 2020 أيضاً، من أن «مال النّاس له حصانة ولا يحق لأحد المس به»، معلناً ان ودائع اللبنانيين لن تتأثر «بخطة الانعاش المالي»، مع ما يعنيه هذا الأمر من نقص في السيولة بالعملات الصعبة داخل لبنان، فإنّ حُرمان فئات واسعة من اللبنانيين من الأموال اللازمة للتعلّم أو للسكن أو للعيش أو للطبابة، إلخ. في الخارج، يُعتبر إنتهاكًا موصوفًا لحريّة الناس، ناهيك عن أنّ منع التحويلات إلى الخارج ضرب القطاع التجاري في الصميم، بحيث صار من الصعب جدًا على التُجّار تأمين الأموال اللازمة لتسيير أعمال الإستيراد، مع إستثناءات مَحدودة غير كافية على الإطلاق. من جهة أخرى، وفي حين يتركّز الجدل على مسألة التحويلات الماليّة إلى الخارج، ينسى الكثيرون أو يتناسوا، مسألة "الكابيتال كونترول" المَفروضة على المُودعين من غير وجه حقّ داخل لبنان .

كذلك فان انهيار سعر صرف الليره اللبنانيه امام الدولار الامريكي على نحو مشبوه وكما يحصل في السوق السوداء، بات يفرض على وزارة المالية والحكومة وعلى المصرف المركزي وعلى جمعية المصارف اعادة النظر بكل الاجراءات التي اتخذت لحماية العملة الوطنية، ثم اعلان حالة طوارئ مالية، فمن غير المقبول بعد الآن جعل اللبنانيين رهائن للمتاجرين في العملة الوطنية، بالإضافة إلى أزمات الطحين والرغيف والدواء والمحروقات.

[17] تؤكد الوقائع أن النموذج الإقتصادي المعتمد قد بدأ فعليا بالانهيار، وبالتالي يتحتم على التجارة الخارجية وتدفقات رأس المال عاجلا أو آجلا أن يتوازنا. ووفقا لمعلومات المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان لعام 2018، فإن واردات البلاد قد بلغت 19,9 مليار دولار، في الوقت الذي بلغ فيه حجم الصادرات 2,9 مليار دولار، بمعنى أن الطريق لتحقيق التوازن في التجارة الخارجية، هو خفض الواردات بنحو 7 أضعاف، بالإضافة إلى ضرورة مراعاة الميزان السلبي للمدفوعات.
لقد بلغ العجز في الحساب الجاري للبنان (الميزان التجاري + ميزان المدفوعات) 14,4 مليار دولار لعام 2018، وفقا لصندوق النقد الدولي، بينما بلغ العجز التجاري 13,7 مليار دولار.
أي أنه في الوقت الحالي، وحتى مع الأخذ في الاعتبار القروض الجديدة، فليس للبنان دخل كاف للواردات، بما في ذلك واردات الغذاء والبنزين، واضطر لاستهلاك الاحتياطيات بقيمة 4 مليارات دولار عام 2018، وفقا لصندوق النقد الدولي.

ولتفادي الأسوأ فقد لجأت الحكومة إلى محاولة منع الإنفجار الإجتماعي من خلال إطلاق "خطة التحفيز والامان الاجتماعي" بتخصيص مبلغ 1200 مليار ليرة لبنانية لدعم الأسر الفقيرة وتثبيت الأمن الغذائي، لكن الحراك المدني عاد الى الشارع، وبخاصة أمام وزارة الاقتصاد بهدف الضغط لتحريك فرق حماية المستهلك لوقف الإحتكاروالحد من غلاء الأسعار والارتفاع الجنوني بالنسبة للمواد الأساسية في "السلة الغذائية" الضرورية والتي تضاعفت أسعارها في مختلف المناطق.

ثالثا– نتائج كارثية: التداعيات الإقتصادية والإجتماعية عام 2020.

تتوزع هذه التداعيات على القطاعات الإقتصادية، وفق العناوين الآتية:

1– في القطاع السياحي: هناك مئة وستون الف عائلة تعتاش من موارد السياحة

تراوحت عائدات السياحة في لبنان بحسب الأرقام الصّادرة عن منظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة (United Nations World Tourism Organization) ما بين 7 و8 مليارات دولار سنوياً بين العامين 2010 و2018. وعلى الرغم من انحدار عائدات السياحة في العام 2019، فإنّها ما زالت توازي، في سنة واحدة، مجموع ما يطمح لبنان إلى الحصول عليه من صندوق النقد على مدى 4 سنوات. ولكن لبنان اليوم، وبطبيعة الحال، سيخسر هذه المليارات طالما كان الزوار غير قادرين على الدخول، وهذا ما دفع لبنان للبدء بتحفيف القيود في سياسة التعبئة والعودة لفتح مطار بيروت تدريجياً في أول تموز 2020..

وتشير التقديرات حول دور السياحة، أن 160 الف عائلة تعتاش من القطاع السياحي في لبنان، وهذا المورد الكبير قد تراجع وهو يشهد انخفاضا كبيراً اليوم مع اغلاق المزيد من المقاهي والمطاعم وتسريح الموظفين، ذلك أن نحو ستين في المئة من فنادق لبنان هي اليوم مقفلة بشكل كلي، اما اعادة فتح ابوابها فهو قد بات يمثل خطوة رئيسية لعودة الحياة إلى القطاع السياحي في لبنان وفتح الأبواب أمام عودة السياحة وحركة الدولار إلى الأسواق. يشار هنا إلى تراجع حركة الركاب في المطار في العام 2019 بنسبة 1,76 في المئة عن العام 2018 ، وهو قد أقفل العام 2017 على تسجيل المزيد من الارتفاع في حركة مطار رفيق الحريري الدولي في بيروت، فازداد مجموع الركاب بنسبة فاقت 8 في المئة عما كانت حققته هذه الحركة خلال العام 2016، ليبلغ ثمانية ملايين و234 ألفاً و960 راكباً في مقابل 7 ملايين و609 آلاف و175 راكباً في نهاية العام 2016..

أما تأثير حركة الإقفال فكانت صادمة بالنسبة للقطاع الفندقي نتيجة الخسائر الكبيرة التي تكبدتها الفنادق، فمن أصل 25 ألف غرفة في لبنان هناك اليوم 200 غرفة فقط مشغولة. ذلك أن إنتشار كورونا قد عجل في إشهار وقائع "موت معلن" في القطاع الفندقي، تمثل بإقفال فندق "البريستول" أخيراً، مما ألقى ظلالاً سوداءعن

مع خشية كثيرين من ملاقاة المصير نفسه، ذلك أن إقفال ستة أشهر كانت كفيلة بالقضاء على 70 سنة بقي فيها "البريستول" صامداً رغم الحروب المتتالية. علماً أنه قد تم إنفاق أكثر من 30 مليون دولار لترميمه وتحديثه بين عامي 2013 و2015، في عزّ معاناة القطاع التي بدأت عام 2011". يشار هنا أن البريستول ليس الفندق الوحيد الذي أُغلق أخيراً، فقد سبقه "الحبتور" و«غابريال" و"مونرو" و"رمادا" وغيرها، لكن الفارق أن أصحاب "البريستول" قد أعلنوا الخبر، فيما فضّل آخرون الانسحاب.

2- اصحاب المطاعم والمقاهي والملاهي والباتيسري: 32 ألف موظف توقفوا عم العمل

بينما كان يصنف لبنان بمثابة المقصد الأول للطعام والشراب بين بلدان المشرق، فقد أدى الإنهيار الإقتصادي والمالي في البلاد وجائحة "كورونا" المدمّرة، إلى إقفال العديد من المؤسسات، ذلك أن 80 في المئة من المطاعم لم تتمكّن من فتح أبوابها كما سجّل عدد المؤسسات في قطاع المطاعم والملاهي والباتيسري التي أقفلت أبوابها 785 مؤسسة، منذ بداية ايلول لغاية أول شباط، كذلك الحال "وبالنسبة الى المطاعم على سبيل المثال، فقد أقفل منذ بداية العام 2019 ولغاية شباط 2020، نحو 1600 مطعم، و700 مؤسسة منها منذ بداية سنة 2020، وبذلك يبلغ مجموع الذين توقفوا عن العمل 32 ألف موظف."

كما طاولت الأزمة بعض الأفران، بينها مثلاً شركة فرن أبو عرب التي أعلنت إقفال ابوابها، وأصابت الأزمة أيضاً شركات

3- إقفال شركات وماركات.. ومؤسسات.. وصرف جماعي

خلال أشهر معدودة تفاقمت الأزمة الإقتصادية، وكمؤشر إلى مرحلة الانهيار التي بلغها الوضع ، فقد أقفلت عشرات الماركات العالمية أبواب محلاتها ووقف استثماراتها ومغادرة لبنان بشكل نهائي، مع ما يعنيه ذلك من اهتزاز الثقة الدولية بلبنان، مع عدد من المؤسسات السياحية والتجارية، المحلية والعالمية، والمتخصصة في بيع الأجهزة الالكترونية وجميع المستلزمات المنزلية التي أقفلت أبوابها..

ومنها على سبيل المثال شركة "خوري هوم" التي تملك فروعاً عدّة في لبنان ومتخصّصة في مجال بيع الأجهزة الالكترونية والمستلزمات المنزلية، فأقفلت عدة فروعٍ لها في صور وزحلة وبعبدا والبترون، وصرفت عدداً كبيراً من الموظفين من دون إنذارات مسبقة.

وبحسب وزيرة العمل اللبنانية في منتصف ايار، فإن 30 في المئة من المؤسسات أقفلت و20 في المئة يدفعون نصف راتب وطالبت الدولة أن تتدخل وهذا أمر محزن خصوصا بسب عجز الدولة عن تقديم المساعدات.

أما بحسب رئيس جمعية تجار بيروت:" أن 50 في المائة من المؤسسات والشركات لا يمكن أن تستمرّ وتصمد 6 أشهر. وستقوم غالبية المؤسسات بصرف العمال أواخر الشهر الحالي وخفض رواتب موظفيها أو عدم دفعها بالكامل. وبالتالي لا يمكن للهيئات الاقتصادية أن تبقى صامتة تجاه هذا الواقع."

إن أكثر من 70 شركة تقدمت بطلبات صرف جماعي لدى وزارة العمل خلال الأيام العشرة الماضية: من مطاعم، ومحلات تجارية، ومؤسسات اعلامية ومصارف ومستشفيات وغيرها، منها من اقفلت بالكامل ومنها من أقفلت فروعا عدة لها وبعضها يتجه نحو الاقفال.

ولمواجهة الأزمة عقد في 17 حزيران إجتماع موسّع في مقرّ جمعية تجار بيروت، ضمّ رؤساء الجمعيات والنقابات ولجان الأسواق التجارية في لبنان، وذلك نتيجة للإتصالات والمشاورات التي جرت بين كل من جمعية تجار بيروت والجمعيات والنقابات التجارية في لبنان، ولا سيما في المحافظات (صيدا، طرابلس، جبل لبنان، عكار، زحلة والنبطية). وفي ختام اللقاء اعلن رئيس جمعية تجار بيروت أننا "ذاهبون لإقفال مؤسسات وصرف موظفين وإستحالة دفع الرسوم والضرائب وإتخاذ المزيد من الخطوات التصعيدية اذا لم تتم الإستجابة لهذه المطالب واذا لم تحل الأزمة بشكل يعطي جرعة أوكسجين لهذا القطاع" وأضاف: " أرقامنا تشير الى أن نسبة الإقفالات منذ 6 أشهر كانت قد بلغت الـ 25 في المائة في بيروت، وتخطت هذا الرقم في المدن الأخرى والمناطق، ومن المرجح أن تكون نسبة المؤسسات التي ستقفل خلال الـ 6 أشهر المقبلة مماثلة."

كما قررت شركة الترابة الوطنية "اسمنت السبع"، اقفال ابوابها نتيجة الأزمة الاقتصادية والمالية التي تمر بها البلاد، وهي سوف تصرف عمّالها لعدم قدرتها على متابعة الانتاج، ما سيقطع مورد رزق مئات العائلات ويعرّضها للجوع.

وبهدف الحدّ من الانعكاسات الناجمة عن الإقفال وفيروس كورونا، فقد بات من الضروري إتخاذ تدابير وتخصيص مساعدات كافية لإعادة إحياء الاقتصاد ودعم القطاعات الإنتاجية كافة.

كما أن مواجهة الأزمات المالية ما بعد "كوفيد-19"، وإنهيار العملة الوطنية يتطلب تخصيص معونات وتقديم إعفاءات للشركات والمؤسسات التجارية والسياحية، فضلاً عن مرونة كبيرة من قبل المصارف والبنك المركزي، لتمكينها من ضخ السيولة في المفارق الاقتصادية الحيوية.

بينما في لبنان، يشير الوضع الراهن للمصرف المركزي وللقطاع المصرفي والحكومة إلى عجزها التام عن تصميم وتنفيذ السياسات الإنقاذية، بعد أن تم توجيه قيمة الإنتاج المحلي، ولعقود طويلة، نحو المديونية التي صُرفت من دون أي مردود للاقتصاد، بل خُصّصت لتمويل الهدر والسرقات والفساد والإثراء غير المشروع.

4- تراجع سوق السيارات والمعاملات التجارية نهاية 2019.

وبدورها تتوقع الشركات تخفيضات إضافية في الإنتاج والأعمال الجديدة خلال العام 2020، بحيث شهد سوق السيارات الجديدة في لبنان ركوداً، إذ إنه سجل تراجعاً ونسبته 78 في المائة خلال شهر تشرين الثاني". أما شركات تأجير السيارات، فتبيّن التطورات أن 25 في المئة منها قد أغلقت أبوابها وأصبحت 700 عائلة عاطلة عن العمل. كذلك الحال بالنسبة لتراجع سوق بيع السيارات الذي يشهد ركوداً كبيراً، وقد سجل تراجعاً سريعاً بلغ نحو 78 في المائة خلال شهر تشرين الثاني في نهاية عام 2019.

5- مئات المدارس الخاصة في أزمة، و 13 الف معلم لم يقبضوا رواتبهم منذ اشهر

أظهر إحصاء قدم إلى وزارة التربية ان هناك 13 الف معلم لم يقبضوا رواتبهم منذ اشهر عديدة، ذلك أن بعض المؤسسات التعليمية الخاصة قامت بحسم نسبة من الرواتب، او التوقف عن الدفع بحجج متعددة. كما تشبر التقديرات إلى أزمة نزوح تشمل نحو حوالى 100 ألف طالب من التعليم الخاص الى التعليم الرسمي العام المقبل، وأن 75 ألف عائلة ستنقل أبناءها من التعليم الخاص إلى الرسمي، علماً أن ظاهرة النزوح قد بدأت مطلع هذا العام، وتمثلت بانتقال بين 23 و24 ألف طالب الى التعليم الرسمي، متوقعاً أن تشهد مناطق الاطراف كالبقاع وعكار والجنوب إغلاق 500 مدرسة خاصة أبوابها نهائياً، في حال لم تجد الحكومة والمجلس النيابي حلولاً تمنع حصول هذه الكارثة التربوية.

علماً أن أكثر من 70 في المائة من طلاب لبنان يدرسون في قطاع التعليم الخاص، ويبلغ عددهم 720 ألف طالب، موزّعين على 1626 مدرسة خاصة، ويعمل فيها نحو 50 ألف مدرِّس ومدرِّسة، قطعت الإدارات رواتب كثيرين منهم منذ بداية الأزمة.

ونحن اليوم على مشارف كارثة طلابية وأكاديمية ووطنية في العام الدراسي المقبل، مع توقع حركة نزوح واسعة للطلاب من التعليم الخاص إلى التعليم الرسمي، ومن المؤكد أنّهم لن يجدوا مقاعد كافية في المدارس الرسمية التي تفتقر للتجهيزات المطلوبة .

ولتفادي الأسوأ وإستباق الأزمة، فقد وافق مجلس النواب في جلسته التشريعية نهار 28 أيار 2020، على تخصيص مبلغ قيمته 300 مليار ليرة لدعم التعليم الخاص. وذلك بهدف "مساعدة هذا القطاع للخروج من ارتدادات أزمة فيروس كورونا". والمبلغ المذكور من خارج سلّة الـ 1200 مليار التي أقرّها المجلس في الجلسة التشريعية نفسها، لمواجهة تداعيات الأزمة الاقتصادية بعد انتشار الفيروس.

صرف 1500 موظف من "الجامعة الأميركية في بيروت"

اعلنت نقابة عمال ومستخدمي الجامعة الأميركية في بيروت في بيان أن "الجامعة الأميركية تأسست في بيروت سنة 1896 وهي "اليوم، سنة 2020، وبعد 154 عاما على تأسيسها، وفي هذا الظرف الدقيق الذي

نعيش، بعد إفلاس البلد ونهبه وسرقة أمواله وأموال المتقاعدين والأرامل...، تأتي إدارة الجامعة الأميركية، وتحت عنوان الأزمة المالية والإقتصادية التي ترزح تحت ثقلها البلاد، والجامعة بما فيها، لتبلغنا بصرف أكثر من 1500 موظف وعامل ولترفع عدد العاطلين عن العمل الذي لا حول لهم ولا قوة، والذين أصبح جل همهم تأمين لقمة العيش لهم ولعائلاتهم."

6- **القطاع الصحي والإستشفائي: إقفال حوالي الـ 200 صيدلية،**

الصيدليات ودعم الدواء: لقد وصلت المعاناة إلى القطاع الإستشفائي، وبخاصة قطاع الأدوية، فخلال اقل من عام تم إقفال حوالي الـ 200 صيدلية، وهناك نحو 1000 أخرى من أصل 3400 صيدلية مهدّدة بملاقاة المصير نفسه الامر الذي يهدد بكارثة في هذا المجال. حيث يتبين أن أن صناعة الدواء في لبنان تحتل فقط ما نسبته 7 بالمئة من السوق المحلي للادوية (يقدر بـ 1,3 مليار دولار أميركي 2017)، خصوصا وانها اتبتت جودتها في النوعية بشهادة كل من وزارتي الصحة والصناعة في آخر تحرك لهما، إضافة إلى تأمين أكثر من 1800 فرصة عمل للإختصاصيين من صيادلة وأطباء ومهندسين وكيميائيين وتقنيين وعمال، وإبقاء هذه الثروات البشرية في الوطن

وسيبادر مصرف لبنانً لدعم شركات إستيراد الأدوية، وذلك بتأمين الدولارات المطلوبة ومجموعها مليار و٧٠٠ مليون دولار، وبسعر الصرف الرسمي إيّ ١٥١٥ ل.ل.، لشراء ما يحتاجه المواطن اللبناني من أدويّة علاجيّة، ولمدّة سنة كاملة.

وهناك من يطالب اليوم بالتوفير من الفاتورة الإستيراديّة، ومن هذا المبلغ الضخم، لدعم مصانع الأدوية اللبنانية، وعددها ٢١ مصنعاً، لتستمرّ، ولتزيد إنتاج مختلف أنواع الأدوية التي يحتاج اليها المواطن اللبناني،... وهذا كفيل بإستمرارية صناعة الأدوية في الوطن، وبتأمين مئات الوظائف للخريجين من أصحاب الشهادات العليا.

كما اعلنت نقيبة الممرضات والممرّضين: ان نحو 16 ألف ممرضة وممرض في لبنان، بحاجة إلى الحفاظ عليهم وحماية حقوقهم، وتوفير أفضل شروط لهم لممارسة عملهم في ظلّ الأزمة الراهنة.

ومن العوائق الرئيسية أيضاً الديون المتوجبة للمضمونين في الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي والموجودة لدى الحكومة، وخصوصاً وزارة المالية، والتي قاربت الـ 4000 مليار ليرة. وهناك خوف من التصرف بها، وبالتالي حدوث كارثة اجتماعية كبرى في البلاد.

تنفق الحكومة 1,1 مليار دولارعلى الصحة والاستشفاء للموظفين والعاملين لديها

تنفق الحكومة على الصحة والاستشفاء للموظفين والعاملين لديها والذين هم على عاتقهم (زوج، زوجة، أولاد، أهل) واللبنانيين الذين لا يتمتعون بأية تغطية صحية (نحو 50 في المائة من اللبنانيين)، ما يصل سنوياً الى

نحو 1660 مليار ليرة أي ما يوازي 1,1 مليار دولار وذلك من خلال 17 إدارة حكومية. وتصل كلفة ادارة هذه المؤسسات الى نحو 130 مليار ليرة سنوياً، علماً أن هناك نحو 1,800,000 لبناني لا تتوفر لهم أية ضمانات صحية. وهذا التعدد في الإدارات الحكومية المعنية بقطاع الصحة والاستشفاء يؤدي الى هدر كبير في المال العام ما يفرض اعتماد جهة واحدة حكومية للقيام بهذا الأمر[18].

7- مصير موظفي المصارف وعددهم 26 ألفاً.. والخوف من عمليات صرف بالجملة

بينما تشمل الخطة التي أعدتها الحكومة "خطة التعاقي المالي" إعادة هيكلة القطاع المصرفي، وأن عمليات الدمج قد تطال أكثر من نصفهم، يقابله إطمئنان نقاباتهم لامتلاكها السلاح الأقوى في حسم معركة البقاء لمصلحتهم. فالموظفون الذين يقدر عددهم بـ 26 ألفاً يعيشون في قلق اليوم، وهم اليوم بإنتظار تقرير مصيرهم، لغاية اللحظة خوفاً من تطبيق عمليات الصرف الجماعية في بعض المصارف من خلال عمليات الدمج المتوقعة، خصوصاً ان المصارف الدامجة تستطيع المحافظة على عمالها وفرض شروطها على حساب موظفي المصارف المندمجة، سيّما وأن بعض المصارف قد باشرت بذلك"ما حصل أخيراً مع كل من "BLC Bank"و "Creditbank" اللذين صرفا 40 و60 موظفاً بشكل جماعي على التوالي.

علماً أن القطاع المصرفي اللبناني هو من أكثر القطاعات ديناميكيّة في اقتصادنا الوطني. وهو يساهم بنسبة 6 في المائة في تكوين الناتج المحلّي الإجمالي، كما يساهم بحجم ملحوظ من احتياجات تمويل القطاع العام ومن الإيرادات الحكومية، ويستخدم موظّفين من ذوي الكفاءات والمهارات العالية.

8- القطاع العقاري يقف على حافة الإنهيار

يبلغ حجم ديون القطاع العقاري نحو 20 مليار دولار، وهو يمثل نحو 25 في المئة من الناتج المحلي، وقبل انفجار الأزمتين الصحية والإقتصادية وبدء المصارف تطبيق "الكابيتال كونترول" والخوف من Hair cut محتمل، كان القطاع العقاري يقف على حافة الإنهيار، فقد توقفت حركة البيع كلياً، كما أن الفوائد لامست 14 في المئة. ورغم المطالبات بإنقاذ القطاع لم تتخذ الإجراءات اللازمة، حيث سمح "المركزي" للمصارف بتملك العقارات المتعثّرة، وتحصيل كامل قيمة الدين عينياً، مع إمكانية الاحتفاظ بالعقارات قبل تسييلها، لمدة 20 عاماً، بعدما كانت المدة الأقصى المسموح بها للمصرف سنتين.

---

[18]استناداً الى موازنة 2018، بلغ مجموع إنفاق الدولة على الصحة والإستشفاء سنويا ألف و654 مليار ليرة، بحسب «الدولية للمعلومات» التي أحصت، نفقات الجهات الحكومية الضامنة المتمثلة بوزارة الصحة العامة ووزارة الشؤون الإجتماعية والإستشفاء العسكري وصناديق التعاضد في مجلس النواب والجامعة اللبنانية والقضاء.
ويتميز القطاع الصحي بشكل رئيسي: كلفة الدواء المرتفعة نسبياً، والتي تشكّل ما يفوق ربع اجمالي فاتورة الرعاية الصحية. ثم تعدّد الصناديق العامة وشبه العامة التي تقوم بتمويل الرعاية الصحية لشرائح مختلفة من موظفي القطاع العام ،اضافة الى مجموعات أخرى غير مضمونة. و هيمنة خدمات الرعاية الصحية ذات الطابع العلاجي، وضآلة دور الرعاية الصحة الوقائية.

وقد انخفض عدد المعاملات العقارية بنسبة سنوية تصل إلى 34,5 في المائة خلال شهر تشرين الثاني في العام 2019.

وفي مثل هذه الظروف الصعبة، تشير التقديرات إلى أن نمو إجمالي الناتج المحلي في لبنان بنسبة متدنية للغاية لم تتجاوز 0.2 في المائة في عام 2018 مقارنة بنسبة 0.6 في المائة في عام 2017. ويرتبط تراجع وتيرة النشاط الاقتصادي بتقييد السيولة استنادا إلى السياسة العامة، ويشمل ذلك على وجه التحديد وقف الإقراض المدعوم من البنك المركزي (مصرف لبنان) والذي كان يتم توجيهه عبر البنوك التجارية إلى القطاع العقاري، مما أتاح مصدرًا نادرًا لتحفيز النمو منذ عام 2012. وارتفع معدل التضخم في عام 2018 ليبلغ في المتوسط 6,1 في المائة، مقابل 4,7 في المائة في عام 2017، لكنه مازال على مسار منخفض. وتدهور وضع المالية العامة تدهورا حادا عام 2018. واتسع عجز الموازنة العامة بحوالي 4,5 نقطة مئوية ليصل إلى 11.5 في المائة من إجمالي الناتج المحلي. ويرجع هذا التدهور إلى ارتفاع خدمة الدين، وزيادة التحويلات إلى مصرف لبنان من جراء ارتفاع تكلفة الوقود، والزيادة في التحويلات إلى البلديات.

9- تفاقم أزمات القطاع الصناعي والخدمات

اما قطاع الصناعة فانخفض 40 في المائة وأكثر وبقي قطاع صناعة المجوهرات قوياً الى حد ما اذ يصدر الى الخارج مواد مجوهرات من ذهب والماس بنسبة جيدة اما النبيذ الذي كان قد انطلق في انتشاره في أوروبا فانخفض الى اقصى حد اما صناعة الصلب ومشتقاته والاترنيت وصفائح التوتية من الحديد الخفيف فقد انخفض 55 في المائة ولم يعد يصدر الى الخارج. أما اليوم فالقطاع الصناعي بحاجة الى استثمارات بحدود الـ700 مليون دولار سنوياً لإحياء الحركة الصناعية وإعادة تنظيم الدورة الإقتصادية.

اما مجال الخدمات فشبه متوقف ولا خدمات يقوم بها لبنان حالياً كما كان دوره في الشرق الأوسط والعالم العربي والحملة على المصارف ومصرف لبنان ضربت خدمات لبنان.

اما خدمات الكهرباء والمياه والصرف الصحي فهي تعيسة جداً والكهرباء تسجل أكبر عجز بلغ 27 مليار دولار ومع ذلك تنال العاصمة 14 ساعة الى 16 ساعة من الكهرباء بينما المحافظات الخمسة الأخرى ينالون ما بين 8 ساعات الى 10 ساعات يومياً.

اما خدمات الصرف الصحي فلم يطرأ شيء عليها بل ان مياه المجارير تجري الى البحر وتلوثه، وقد أشار المجلس الوطني للبحوث العلميّة الى أن 50 في المائة من مواقع السباحة في لبنان من الشمال الى الجنوب صالحة لسباحة والاسماك سليمة وغير ملوثة وأن "هناك 17 موقعاً بحرياً صالحاً للسباحة في الشاطئ، من أصل 31 ، و8 مواقع ملوّثة بشكل كبير و6 مواقع مصنّفة حذرة إلى غير مأمونة."

أما خدمات المصارف من قروض وإعطاء قروض سكنية وزراعية وعلمية وسياحية فقد توقفت وقررت المصارف عدم إعطاء قروض في الوقت الحاضر منذ 4 أشهر وحتى الان وسيمتد الوضع طيلة سنة 2020 مع تحسن بسيط لان الخوف هو على هروب الودائع من لبنان الى الخارج.

11- الأزمة الزراعية.. من زراعة التبغ إلى نبتة القنب

تشير أرقام منظمة الأغذية العالمية لعام 2016، إلى أن كل ما أنتجته الزراعة اللبنانية بلغ حوالي ملياري دولار. ووفقا للمؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان، فقد كان إنتاج الغذاء في لبنان عام 2018 يبلغ ما قيمته 1.4 مليار دولار، وحققت صادرات الأغذية، التي تعتمد بالأساس على الخضروات والفاكهة، 1,1 مليار دولار. كذلك بلغت الصادرات 0,8 مليار دولار، والواردات الغذائية 3,6 مليار دولار، وفقا لبيانات البنك اللبناني "بنك ميد" لعام 2014.

وبحسب ما كنبه رئيس الحكومة، "فقد كان هناك نقص كبير في الاستثمار في قطاعنا الزراعي، الذي يمثل ربع القوى العاملة الوطنية، ولكنه يمثل 3 في المئة فقط من ناتجنا الاقتصادي. بسبب الوضع المالي في لبنان، كان استيراد الغذاء أرخص من إنتاجه محليًا، على الرغم من أن بلدنا كان ينعم **بالمياه** والشمس والتربة الغنية والمزارعين الموهوبين. إلا أنه يتم استيراد أكثر من نصف الطعام اللبناني، وهو عار كبير وخطير على السيادة الغذائية".

لقد أدت أزمة "كوفيد 19" ثم إعلان التعبئة العامة، إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية بشكل كبير مما أحدث اضطرابًا بالغًا في سلسلة الإمدادات الغذائية في العالم، "بحيث أن80 في المئة من القمح يأتي إلينا من أوكرانيا وروسيا، لكن في شهر نيسان، أوقفت روسيا صادرات القمح، بينما تفكر أوكرانيا في خطوة مماثلة"، مشددا على القيام بخطوات مهمة لمعالجة هذا الوضع المأساوي، " نحن بصدد توسيع شبكات الأمان الاجتماعي لحماية أفراد المجتمع الأكثر ضعفاً، ونبذل قصارى جهدنا لتقديم حزم مساعدات محددة. كما نتخذ إجراءات صارمة ضد محلات السوبر ماركت والمحلات التجارية التي ترفع الأسعار."

اما المشكلة الرئيسية التي تواجه الزراعة منذ عام 2011، فتتمثل بعدم قدرتها على تصريف الإنتاج وبخاصة التصدير الى الخليج نتيجة الخلاف القائم على معبر "أبو نصيب" بين لبنان والأردن، وحتى الان، فإن العقبة الرئيسية لا زالت تتمثل بعدم انفتاح الدولة اللبنانية على سوريا، وعدم اجراء أية مفاوضات جدية معها بشأن تنظيم الوضع الاقتصادي ونقل المنتوجات اللبنانية الى بلدان الخليج والدول العربية.

زراعة التبغ

تواجه زراعة التبغ الكثير من العقبات، من حيث الدعم اللازم وتصريف الإنتاج، علماً أن أكثر من 24 ألف أسرة تعتاش من هذا القطاع وهي اليوم في غياب تام لأبسط ضمانات التعليم والصحة والطبابة..

أصاب سهم الدولار مزارعي التبغ مرتين حتى الآن. فمن جهة، أدّى ارتفاع أسعار المواد الأساسية للزراعة إلى تلاشي غلّة الموسم، تلقائياً، بعدما خسر المزارع أكثر من نصف قيمة المحصول، ومن جهة أخرى، أدّت سياسات المصارف التقييدية إلى تقسيط مستحقات المزارعين المودعة لديها من إدارة «الريجي» عن العام الماضي، بـ«القطارة»، ناهيك بوقف المصارف هذا العام منح هؤلاء الفلاحين «امتياز» ما يُسمّى بـ«رهن الرخصة». فعلى مدى سنوات، اعتاد المزارعون، لتأمين متطلبات الموسم الذي يزرعونه، على رهن الرخص التي يحملونها مقابل بضعة ملايين من الليرات هي من «عبّ» المزارع أساساً

فيما يلفت نقيب مزارعي التبغ حسن فقيه إلى أن أسعار التبغ لم تتغيَّر منذ سنوات إلا بشكل طفيف. ويشدّد على أنه في ظل الأوضاع الحالية فإن «سعر كيلو التبغ لا ينبغي أن يقلّ عن 25 ألف ليرة كحدّ أدنى (السعر الحالي هو حوالى 13 ألف ليرة)»، وإلا فإن «هذه الزراعة التاريخية معرّضة للاندثار، علماً أنها تشكل المورد الرئيسي لآلاف الأسَر وتدرّ على خزينة الدولة سنوياً مئات ملايين

زراعة نبتة القنب

أما زراعة نبتة القنب، ففي 21 نيسان الماضي 2020 وصل إقتراح القانون الرامي الى ترخيص زراعة نبتة القنب للإستخدام الطبي والصناعي الى خواتيمه السعيدة في مجلس النواب، بعد أن أقرّته الهيئة العامة للمجلس، وكانت مؤسسة «ماكينزي» الدولية أوصت في الخطة الإقتصادية التي أعدّتها للبنان عام 2018 بتشريع هذه الزراعة، التي من المُقدّر أن تدرّ سنوياً نحو مليار دولار على البلد. إذ إنّ ما ينتج من هذه الزراعة الصناعية الجديدة في لبنان مطلوب عالمياً، وإنّ لبنان يتمتّع بميزتين تفاضلية وتنافسية في هذا الإطار، لجهة طبيعة الأرض والمناخ المُثبت أنّهما ملائمان لـ«الكانابيس» خصوصاً في البقاع، ولجهة الكلفة المتدنية لزراعة وإنتاج هذه النبتة.

ويمكن الإستفادة اليوم من حركة العودة والنزوح من المدن الى القرى، وذلك لإعادة تطوير الأعمال الزراعية، وتشجيع السياحة الريفية التي قد تنشط في الفترة المقبلة.

رابعاً– تأمين البدائل لتفادي الإنهيارالإقتصادي والمالي، بلغة الأرقام

برغم التدفقات المالية الضخمة التي دخلت لبنان خلال السنوات الماضية (وتصل قيمتها وفق بعض التقديرات إلى 281 مليار دولار)، لكنها لم توقف المسار الإنحداري الذي بلغ حافة الإنهيار الإقتصادي، حيث إنفجرت الأزمة خلال أشهر معدودة، وتوزعت في جميع الإتجاهات لتطال الإقتصاد والمالية والسيولة في المصارف

وميزان المدفوعات، بحيث وجدت الحكومة نفسها مجبرة لسلوك طريق صندوق النقد الدولي[19]، ودون ان تناقش خيارات بديلة في "حطة التعافي المالي" التي وضعتها، حيث جاء في المقدمة أنّ هناك «حاجة ماسّة إلى حزمة إنقاذ مالي للجم الركود وتهيئة الظروف المناسبة للانتعاش»، أي أن البرنامج الحكومي مُصمّم في الساس لخيار طلب مساعدة «المجتمع الدولي»، حيث تتناول الخطة الموضوعة معالجات أهمها: إعادة هيكلة الدين العام، وإصلاح القطاع العام، وتنظيم القطاع المصرفي وترشيد الإنفاق وتحسين الإمتثال الضريبي.. وهي خطوات كان الهدف منها الوصول إلى مساعدة صندوق النقد الدولي، حيث يأمل لبنان الحصول على حصة تتراوح بين 8 و10 مليارات دولار تتوزع على فترة خمس سنوات، وبمعدل يبلغ مليار و 600 مليون دولار سنوياً، مما قد يفتح الطريق أمام المساعدات المقررة في مؤتمر "سيدر"، ويمهد أيضاً لتأمين مصادر تمويل متعددة من الخارج، بحث يمكن تأمين ما يحتاجه لبنان لتخطي الأزمة المالية من تمويل يبلغ بحسب بعض التقديرات نحو 30 مليار دولار.

1- مسؤولية السياسات الفاشلة في الحكم.

إن مسؤولية الإنهيار المتسارع تقع في الأساس على عاتق الطبقة السياسية، ولتفادي ما قد يحصل في التفاوض مع صندوق النقد الدولي، فقد كان الأجدى وضع خيارات بديلة، أهمها معالجة اسباب الأزمة لكونها أزمة بنيوية وليست ظرفية، بحيث أن أزمة السيولة وشح الدولارات اليوم، هو النتيجة وليس السبب، والخطوات الأولى في خطة التعافي يجب أن تتضمن البدء بإدخال تغييرات على بنية الإقتصاد السياسي والمالي، لجهة تغيير السياسات الفاشلة في الحكم، والقائمة على قاعدة المحصصات والإنتخابات المصادرة، ثم التوجه لدعم الإنتاج وفتح الأبواب والمعابر أمام الصادرات، ومحاربة الفساد ووقف النهب والتهرّب الضريبي، وبخاصة إصلاح خطة الكهرباء ووقف الإحتكار والهدر الحاصل على كافة المستويات، مما يساعد في توفير مايحتاجه لبنان لتجاوز الأزمة ودون اللجوء إلى الخارج لطلب الأموال ومراكمة الديون، لا سيّما وان الأيام القادمة قد تعجل أسباب الإنفجار الإجتماعي، ذلك أنه بحسب الأرقام الصادمة التي صرح بها رئيس الحكومة، إن "أكثر من نصف الأسر اللبنانية قد لا تستطيع شراء الطعام بنهاية العام.. كما أن أكثرية اللبنانيين قد توقفوا عن شراء اللحوم والفواكه والخضروات وقد يجدون صعوبة في تحمل نفقات الخبز"..

وبينما تحال الحكومة عقد إجتماعات متواصلة، جاهدة لتفادي الوصول إلى الإنهيار الشامل، بينما في المقابل الآخر يستمر الصراع السياسي داخل المجلس النيابي، ففي جلسة 23 نيسان 2020، التي إنعقدت في الأونيسكو بعد أكثر من ستّة اشهر لم ينعقد خلالها أي جلسة للبرلمان منذ 17 تشرين أول، حيث تم طرح

[19] عقد الوفد اللبناني المفاوض يوم الخميس 18 حزيران اجتماعه الثالث عشر مع صندوق النقد الدولي، في حضور حاكم مصرف لبنان رياض سلامة على رأس فريق من البنك المركزي .وتمحور الاجتماع حول موضوع إعداد وتنفيذ الموازنات العامة وإدارة المالية العامة، على أن تستكمل المشاورات لاحقاً .

نحو 73 مشروع في جلسة واحدة، ثم جرى تطيير النصاب عندما طلبت الحكومة ملياراً و200 مليون ليرة لدعم خطة التحفيز الإجتماعي، ومواجهة التداعيات الناجمة عن التعبئة العامّة والبطالة والمرض والجوع انسحبت الكتل الكبيرة، بينما تمت الموافقة على إعطاء 450مليار ليرة للمستشفيات الخاصّة لأنّ الجميع لهم فيها مصلحة مباشرة، كما سقط قانون رفع السريّة المصرفيّة، لكن محاولات جرت لعودة الموافقة على "خطة التحفيز الإجتماعي" في الجلسة التشريعيّة التي إنعقدت في 28 أيار.

ويمكن تحديد بعض الخطوات العاجلة في خطة الإصلاح المطلوبة وفق الآتي:

2- العجزفي الكهرباء

جاء لبنان في المراتب الثلاث الاخيرة في العالم من حيث تأمين خدمة الكهرباء، حيث يُمثل قطاع الكهرباء خدمة أساسية تحمل اثراً اقتصادياً ومالياً كبيرا، وهو قد راكم ديوناً على الدولة بسبب العجز المزمن الذي كلّف في السنوات العشر الاخيرة وحدها نحو 30 مليار دولار، مع وضع علامات استفهام حول ظهور الفيول «المغشوش» أخيراً . ويقدر عجز الكهرباء بنحو 2 مليار دولار سنوياً، وهو يمثل 2,40 في المائة من عجز الموازنة، و 3,25 في المائة من عجز الميزان التجاري نتيجة كلفة "الفيوا أويل" المرتفعة. ويمثل دعم الكهرباء نحو 11 في المائة من تفقات الدولة سنوياً.

وقد أدّى تراكم العجز الى عواقب مالية واقتصادية حتى أصبح تصنيف لبنان في المراتب الثلاث الاخيرة في العالم من حيث تأمين خدمة الكهرباء، بحسب منتدى الاقتصاد العالمي، وبحسب تقرير «ماكينزي»، بحيث يحتل لبنان المرتبة 134 من أصل 137 دولة. ويعود التراكم في الخسائر الى عاملين أساسيّين، هما الهدر التقني وغير التقني الذي يصل الى 51 في المائة من الانتاج..فهل تنجح الدولة في تأمين الكهرباء؟

3- التوظيف العشوائي في القطاع العام،

يعاني القطاع العام اليوم من تضخّم كبير في حجمه، وفد جاءت سلسلة الرتب والرواتب غير المدروسة عام 2018، لتضاعف حجم المشكلة وسط مزايدات شعبوية، والكارثة، انّه جرى استتباعها بتوظيف اكثر من 5 آلاف شخص جديد لمصالح إنتخابية وخلافاً لقانون الموازنة آنذاك، وبهدف «رشوة» الناخبين.

أما رواتب القطاع العام، فهي تعادل 8 مليارات دولار، وتمثل نحو 36 في المائة من نفقات الدولة، علماً أنّ عدد موظفي هذا القطاع يقدّر بنحو325 ألف موظف، وهم يتوزعون بين عسكريين ومدنيين. وتكشف نسبة موظفي القطاع العام تضخماً كبيراً اذ تبلغ نحو 30 في المئة من حجم القوى العاملة في لبنان، في حين أنها تبلغ 20 في المئة في فرنسا (وهو الرقم الأعلى أوروبياً) ولا تزيد عن 14 في المئة في ألمانيا و6 في المئة في اليابان.

وكان رئيس لجنة المال والموازنة النيابية فد وجه الى ادارة التفتيش المركزي كتاباً بتاريخ 2 تشرين الأول 2018، طالبا كشف المعلومات عن التوظيف والتعاقد المقنّع اللذين تأكد حصولهما والادارات والمؤسسات المعنية بها واعدادهما في كل ادارة ومؤسسة، ثم اجراء التحقيق اللازم لتحديد المسؤوليات ولا تزال هذه الأرقام غير مكتملة حتى اليوم....

4- خسائر الفساد والتهرب الجمركي والضريبي

تقدر هذه الخسائر بنحو خمسة مليارات دولار سنويا، وهي تمثل نحو 10 في المائة من الناتج المحلي، وتشمل مكامن الفساد في لبنان مختلف أشكال الهدر في المناقصات والمشتريات والرشى مقابل تجاوز تسديد الرسوم في المعاملات المختلفة، والمشاريع التي تقوم بها صناديق المحاصصة، وغيرها الكثير من أشكال التهرب الضريبي والهدر، والتي كلفت الدولة عشرات المليارات في السنوات الأخيرة، و يصعب علمياً تقدير قيمتها .

5- العجز في الميزان التجاري

أدى العجز التجاري المتمادي منذ عام 2011 ،الذي وصل الى حدود الـ 17 مليار دولار عام 2019، إلى استنفاد احتياطات مصرف لبنان المركزي من العملات الاجنبية في شكل مستمر. وذلك دون وضع اي خطة لتحفيز الانتاج وتحويل الإقتصاد اللبناني إلى منتج، وهذا ما ادّى الى تدهور قيمة الصادرات وارتفاع قيمة الاستيراد، وتفاقم العجز في ميزان المدفوعات.

تضاف إلى هذه الأموال التي أهدرت، كلفة الدين العام والبالغة نحو 32 في المائة من نفقات الدولة، وكذلك الكلفة المرتفعة لتثبيت سعر صرف الليرة من قبل مصرف لبنان والطبقة السياسية الحاكمة، والتي بلغت أيضاً عشرات المليارات من الدولارات، نتيجة إستقطاب الودائع من العملة الصعبة، بدفع فوائد مرتفعة جداً، مما أدى إلى بناء إقتصاد ريعي على الورق، وتراجع الزراعة والصناعة والتوقف عن الإنتاج.

أضف الى كل هذا، أكلاف الصراعات السياسية، والفراغ الحكومي والرئاسي في المؤسسات الدستورية بدءاً من عام 2005 ، ثم الأحداث الامنية وتداعيات حرب تموز والفراغ المتمادي وتداعيات الأزمة السورية والتي كلفت لبنان ما يزيد على 40 مليار دولار طيلة عشر سنوات.

ومن بين الخيارت المطروحة لتخفيف العجز المتزايد اليوم «تخفيض الاستيراد من 15 مليار دولار إلى 5 مليارات دولار، وترشيد الاستهلاك». وبحسب أرقام الجمارك اللبنانية للفترة الأخيرة، فقد تراجع الاستيراد بقيمة 2467 مليون دولار (بين تشرين الثاني 2019 وآذار 2020) مقارنة بالفترة نفسها من عامَي 2018 – 2019. وانخفض العجز في ميزان المدفوعات من 1930 مليون دولار (بين كانون الثاني وشباط 2019)، إلى 505 ملايين دولار في كانون الثاني وشباط 2020.

خامساً– لتفادي الإنهيار...ما هي مقومات الصمود؟

1– العمل الهامشي وأهمية إقتصاد الظل

برغم الإقتصاد اللبناني الهش، ثم إنتشار الفقر، وتزيد معدلات البطالة، هناك ظاهرة تتمثل في نمو الإقتصاد غير المنظم في لبنان، وهو الإقتصاد الخفي وغير المنظم بحسب صندوق النقد الدولي وهو يتضمن الاقتصاد غير الشرعي أو الإقتصاد الأسود ، حيث يتبين انّ معدل حجم إقتصاد الظل في لبنان قد بلغ حوالى 31,6 في المئة سنوياً من الناتج المحلي في الفترة بين 1991 و 2015، وهو رابع أكبر اقتصاد في المنطقة العربية، كما أنه يبلغ حالياً 13 مليار دولار، ويأتي لبنان في المرتبة 86 عالمياً ضمن لائحة أكبر اقتصادات غير شرعية في العالم والتي تضمّ 158 بلدا[20].

انّ لبنان بقي صامداً ليس لأنه يتمتع بأسس اقتصادية في التجارة والصناعة والزراعة بدليل أننا بلد يصدّر بقيمة 3 مليارات دولار ويستورد بقيمة 20 ملياراً، هذه الكتلة النقدية هي السبب لعدم انهيار لبنان اقتصادياً، لأنها اموال غير رسمية لا تدخل بحسابات وأرقام الدولة، وبالتالي فإنّ كافة المؤشرات العلمية تسقط أمام هذه الوقائع..

2– هل لبنان مقبل على مجاعة؟

"عندما لا نحارب الفقر والجهل، سنضطر يوماً لمحاربة الفقراء" **بحسب الإقتصادي Anne Robert (Turgot)**

لا بد من التوقف اليوم في منتصف عام 2020، عند المشاهد الصادمة للتجمعات البشرية أمام مراكز شراء الدولار المدعوم والذي يباع في محلات الصيرفة، ولا سيّما الصفوف الطويلة أمام الجمعيات والمراكز التي باتت توزع الحصص التموينية وبخاصة "ربطات الخبز"، مما يؤشر إلى بلوغ مرحلة المجاعة لدى بعض الفئات الضعيفة والتي باتت في حالة فقر مدقع.

تضاف إليها حالة الفوضى القائمة والفلتان الأمني، فقد شهدت حوادث السرقة والقتل والانتحار خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام 2020 ارتفاعاً ملحوظاً مقارنةً بالفترة ذاتها من العام 2019 (بحسب الدولية للمعلومات 24 حزيران 2020)، وكذلك تزايد ضحايا الرصاص الطائش الذي يطلق أثناء خلافات فردية مسلحة أو في الأحزان والأفراح (زواج، نجاح، عودة من السفر، شفاء من علاج، خطاب لزعيم..).

---

[20] بحسب نتائج ورقة بحثية أعدّها خبراء في صندوق النقد الدولي بعنوان «اقتصاد الظلّ حول العالم: ماذا تعلّمنا على مدار 20 عاماً؟»، وتدرس تطوّر حجم اقتصاد الظلّ واتجاهاته في 158 بلداً في العالم بين عامي 1991 و2015. وهو يتضمن مجموع الأنشطة الاقتصادية المُخفاة عن السلطات الرسمية لأسباب نقدية وتنظيمية ومؤسّسية. لتجنّب أرباب العمل دفع الضرائب ومساهماتهم في الضمان الاجتماعي، فيما تشمل الأسباب المؤسّسية انتشار الفساد وتدنّي جودة المؤسّسات السياسية وضعف سيادة القانون.

كما تتركز الأنظار حول القادم من الأيام، وهل لبنان مقبل على أزمة غذائية، سيّما وان مصرف لبنان يؤمن اليوم تمويل شراء المواد الأساسية والغذائية للمواطنين، وكيف سيتعايش الفقراء ومحدودي الدخل مع أزمة الغلاء وإرتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية، حيث تعود اليوم أخبار المجاعة في لبنان الكبير... سيّما وأن هناك إقتراح يجري تداوله، مقدم من وزارة الإقتصاد يتناول إلغاء «الدعم» عن البنزين والمازوت والغاز والقمح، وتسعيرها على أساس سعر الدولار في السوق. وذلك مقابل قسائم دعم ومساعدات إجتماعية تقدم للفئات الضعيفة وذوي الدخل المحدود.

وما يسترعي الإنتباه، أن السياسة الضريبية لا تراعي الأوضاع المعيشية، وهناك عدم جدوى النظام الضريبي بحيث تفرض الضرائب والرسوم بالتساوي من دون الأخذ بالاعتبار الأوضاع المعيشية للسكان.. وحجم البطالة وأوضاع السكان المهمشين الفقراء. ثم جباية الرسوم وعدم توفير خدمات الكهرباء والمياه والنقل... بالنتيجة، فإن بلوغ لبنان مرتبة متدنية في "مؤشّر الإلتزام بخفض اللامساواة" يُعد خلاصة طبيعية لبلد تتضخم فيه وتتوسع الطبقة الفقيرة "المعدمة دون خط الفقر"، وتبيّن الأرقام الصادمة الأخيرة أن نحو 0,86 في المائة من مودعي المصارف يملكون ودائع تفوق 87 مليار دولار، مقابل 59 في المائة من المودعين الذين يملكون نحو مليار دولار فقط، مما يبرز التفاوت في توزيع الثروة، و حجم استفادة كبار المودعين من النظام الحالي.

3- **أعباء النزوح السوري منذ العام 2011**،

تضاف إلى الأسباب التي ذكرناها، أن الأزمة الاقتصادية التي يعاني منها لبنان لها أسباب متعددة، تضاف إليها ما يتحمله لبنان **من أعباء النزوح السوري منذ العام 2011**، بحيث تحولت الأراضي اللبنانية إلى مخيم كبير، ويتبيّن بحسب تقديرات صندوق النقد الدولي أن ما قدمه لبنان لهذه الرعاية حتى عام 2018 يقدر بنحو 25 مليار دولار أميركي، تضاف إليها خسائر لبنان جراء إقفال الحدود اللبنانية – السورية وتوقف حركة التصدير، وتصل إلى 18 مليار دولار أي ما مجموعه 43 مليار دولار، فضلاً عن الخسائر غير المباشرة الأخرى، وهي التي ساهمت أيضاً بدفع لبنان إلى حافة الإنهيار...

4- تداعيات تطبيق قانون قيصر على سوريا،

والأهم في قراءة المرحلة القادمة، وعلى ضوء التحديات التي يواجهها لبنان، وبخاصة تداعيات تطبيق قانون قيصر على سوريا، هو: هل يمكن الإستمرار بتأمين التمويل اللازم لحماية الأمن الإجتماعي والغذائي قبل إنفجار الشارع الذي يتحرك في جميع الإتجاهات، بحسب التطورات الأخيرة التي جرت منذ بداية شهر حزيران.. كل هذا يستوجب إجراء مراجعة شاملة للإنفاق العام، وإتخاذ إجراءات مكملة لبناء شبكات الأمن الإجتماعي ثم زيادة التحويلات الموجهة للفقراء ومحدودي الدخل، وتقديم القروض اللازمة للقطاعات المنتجة

لا سيّما في القطاع الصناعي ونشجيع الصناعات الريفية والحرفية منها بشكل خاص، لأهميتها في توفير الدعم للمزارعين والمقيمين في الأرياف.

5- إقتراح قانون لإنشاء صندوق البطالة

وفي مقدمة هذه الإجراءات السريعة **العمل على إقتراح قانون لإنشاء صندوق البطالة** لحماية العاملين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بعد التداعيات الناجمة عن أزمة الكورونا والانهيارات التي مر بها لبنان منذ ثمانية اشهر، لا سيّما وأن أرقام وزارتي الصناعة والإقتصاد تتحدث عن فقدان أكثر من 100 الف وظيفة، تضاف إليها نسبة كبيرة من الأجراء المياومين والموظفين الذين يتقاضون نصف راتب بحسب الإحصاءات. وقد تم تدارس هذا الموضوع في لجنة المال والموازنة النيابية على أن يموّل الصندوق الذي سينشأ من اقتطاع نسبة من الفوائد، اضافة الى تمويل المؤسسات الدولية ودعم المغتربين الراغبين بالمساعدة..

وهناك إقتراح جديد يتم تحضيره من قبل وزارة الإقتصاد ويتناول إلغاء "الدعم" عن القمح والدواء والمحروقات وتسعيرها على أساس سعر الدولار وذلك للتخفيف من حركة التهريب والهدر القائم، مقابل تقديم دعم للأسر التي تعيش تحت خط الفقر والبالغ عدد نحو 335 ألف أسرة[21].

6- مشاريع لتشجيع مشاركة المغتربين

كما توجد مشاريع لتشجيع مشاركة المغتربين في إعادة دعم الإقتصاد اللبناني سواء عبر التحويلات من المهاجرين، والتي باتت تقدر بحسب البنك الدولي بنحو 7,3 مليارات دولار عام 2019، أي بزيادة نسبتها 3,1 في المائة عن العام 2018، تضاف إليها فتح الأبواب وتقديم كافة التسهيلات والإغفاءات للمغتربين لتشجيعهم على الإستثمار في لبنان وبخاصة في إقتصاد المعرفة لدى الشباب، والعمل في المشاريع عن بعد، حيث تشير التقديرات إلى وجود ثروة كبيرة لدى اللبنانيين في الخراج تقدر بنحو 120 مليار دولار، سيّما وأن ارقام البطالة في لبنان يمكن ان ترتفع في الأشهر القادمة، خاصة بين أصحاب الكفاءات وحملة الشهادات العليا وخريجي الجامعات والذين لن يتمكنوا هذا العام من ايجاد الوظائف بسهولة سواء في لبنان او في الخارج خصوصا بعد جائحة كورونا وانهيار اسعار النفط، مما يساعد في إعادة فتح البلد، وعودة النشاط إلى الدورة الإقتصادية.

---

[21] يفترض بدء تنفيذ قرار إلغاء «الدعم» في الأول من آب، ويشمل البنزين والمازوت والغاز والقمح. في الأسباب الموجبة إشارة إلى أنه لم يعد يمكن للحكومة الحالية أن تبقى مكتوفة الأيدي أمام الواقع المأساوي الذي يشير إلى ارتفاع عدد الأسر التي تعيش تحت خط الفقر إلى ٣٣٥ ألف أسرة. وعليه، فإن الاقتراح يوضع في إطار تأمين شبكة رعاية اجتماعية تخفف وطأة الأزمة على الفئات الأضعف رفع «الدعم»، أي زيادة الأسعار بنسبة 100 في المئة على الأقل، تريد الحكومة تسويقه كشبكة رعاية اجتماعية. راجع حريدة الأخبار تاريخ 21 حزيران 2020.

ولا بد من الإشارة إلى تزايد هجرة الأدمغة، إذ يصنّف لبنان في المرتبة 113 من أصل 144 دولة في العالم بالنسبة لظاهرة هجرة الأدمغة، حيث ترتفع النسبة خاصةً لدى الجامعيين 44 (في المئة)، ما يؤدي إلى خسارة لبنان للموارد البشرية والمهارات العليا.

7- **أما الكلفة الإقتصادية للعمالة الأجنبية في لبنان** فهي بحاجة لصياغة خطة شاملة للتوظيف والعمال الأجانب، وهي لا تنحصر في منافسة اليد العاملة اللبنانية فحسب، إنما في حجم الاموال بالدولار التي يُخرجونها من لبنان والتي بلغت في العام 2017 حوالى 6,6 مليارات دولار. ولو أجرينا مقارنة مع الأسطورة اللبنانية التي تتغنّى بتحويلات المغتربين من الخارج، لوجدنا ان الفرق بينها وبين ما حوله العمال الاجانب من لبنان بلغ 1,1 مليار فقط لمصلحة لبنان. وبالتالي فإن قيمة تحويلات المغتربين التي بلغت في العام 2017 حوالى 7,8 مليارات دولار، لم يدخل منها فعلياً على الإقتصاد إلاّ حوالى مليار دولار.

وبحسب أرقام وزارة العمل لعام 2017 يوجد في لبنان حوالى 15 ألف عامل في الفئة الثانية و72 ألفاً في الفئة الثالثة و186 ألفاً في الفئة الرابعة (العمالة المنزلية والتنظيف)، في حين يوجد حوالى 70 ألف عامل لا يحملون إجازات عمل رسمية ووجودهم يُعتبر غير شرعي على الأراضي اللبنانية. أما في الأرقام غير الرسمية فيُشاع أنه يوجد في لبنان حوالى مليون ومئتي ألف عامل أجنبي، من ضمنهم حوالى 800 ألف عامل سوري، في حين ان الحاجة لا تتجاوز الـ 250 ألفاً سنوياً..

وتكشف المصادر أن "أعداد العاملات المنزليات اللواتي دخلن الى لبنان من مختلف الجنسيات إنخفض من 5890 في تموز 2019 الى 1966 في كانون الأول من العام ذاته، أما اليوم، فقد أثّر ارتفاع سعر الدولار مقابل الليرة اللبنانية على استقدام العاملات الأجنبيات، والعديد من العائلات بدأت بإعادتهن، وتسعى المكاتب للتفتيش عن وكيل آخر يستطيع تأمين المبلغ الشهري لهنّ... فهل تضع هذه الأزمة حداً "لظاهرة" العاملات الأجنبيات في المنازل؟ ، سيّما وأنه مع بداية تدهور العملة اللبنانية منذ ثلاثة أشهر فإن قطاع العاملات الأجنبيات بات في حالة من «أزمة وجودية». و أن 17 مكتب استقدام (من أصل 600) أغلقت أبوابها قبل فترة، حيث تتم المباشرة بتنظيم رحلات جوية، من خلال عودة طوعية لإجلاء العمال والعاملات الأجانب عبر المطار، بحيث أن المشاهد التي عرفتها بيروت يوم الأحد 14 حزيران الماضي، تمثل ظاهرة تاريخية لم تعرفها العاصمة بيروت منذ تاريخ إستقلال لبنان.

ما هو النظام الجديد الذي سيُبنى على أنقاض الانفجار الاجتماعي ؟

الخلاصة أننا أمام غيوم سوداء من الفساد والهدر والفشل السياسي في الإدارة والحكم، وهي تنذر مجتمعة بعواصف قادمة تتطلب الكثير من الحذر والتقشف، بحيث يتم الإستغناء عن الكثير من الرفاهيات لدعم الفقراء، وسيكون الوضع كارثيا في مرحلة فاصلة بين الإنقاذ الصعب أوالإنهيار الموجع، ونحن بأمس الحاجة إلى شبكة أمان إجتماعي تغطي أكثر من ثلثي اللبنانيين لآن البلاد معطلة بكاملها اليوم، حيث تبقى الأولوية لبرامج الإعانة من خلال تخصيص بند في الموازنة العامة وقيمته 0,5 في المائة لتقديم المعونة الإجتماعية المباشرة من خلال أجور دعم نقدي للأسر الفقيرة، وذلك بدلاً من تقديم الدعم العيني والحصص الغذائية المؤقتة. ويمكن تمويل هذا البرنامج من خلال رفع الضرائب على رجال الأعمال والمؤسسات الغنية مقابل منحهم تسهيلات وحوافز وتسيير أعمالهم ومنح إستخدام الأراضي التي تملكها الدولة مجاناً، وتسهيل التراخيص مع إعطاء قروض بفوائد متدنية لمساعدتهم في فتح فروع حديدة في الصناعة والزراعة ..مما سيؤدي لإعادة إحياء الحركة الإقتصادية.

لقد قدم لبنان أنموذجاً رائعاً أمام المجتمع الدولي في العمل الإنساني، بإستضافة ما يزيد على مليونين ونصف المليون من النازحين السوريين واللاجئين الفلسطينيين، وغيرهم من المهاجرين، لكنه اليوم وبعد أن فقد القدرة على الإستيعاب، لا يجد من يقدم له المعونة كما يتبيّن من الشروط القاسية التي يفرضها صندوق النقد الدولي خلال المفاوضات الجارية، وهذا يتطلب بناء الدولة المدنية التي يمنع القانون فيها التوزيعات القائمة على المحاصصة بحسب المذهب والدين والمنطقة، وتطبيق القوانين الموضوعة، فهناك 54 قانونا لم ينفذوا ولو نفذ الحد الادنى منها لما وصلنا الى ما وصلنا اليه اليوم، وتغيير السياسات الإقتصادية وبناء علاقات جديدة تساعد في إنقاذ لبنان.

هذه هي الصورة الحقيقية للأزمة ويجب أن يعرفها الناس، الطبقة الحاكمة فشلت في إدارة الدولة، لكنها ما زالت تناور وتمنع التغيير وتتمسك بالحكم، وتفتش عن خطة إنقاذ لشراء المزيد من الوقت، حيث لا أموال جديدة تدخل إلى المصارف بعد تهريب الأموال الضخمة إلى الخارج، كما أن الإستدانة باتت تصطدم بعوائق سياسية تمثل "وصاية دولية" تضعها الدول والمؤسسات المالية قبل مد يد العون إلى لبنان، وحتى لو حصل لبنان على قروض بكلفة مرتفعة، فالحقيقة المرة أن فترة التعافي تحتاج إلى سنوات لبناء ما خربته السياسات الفاشلة في الحكم.

حاذروا أن نصل الى هذه الحالة قبل فوات الأوان